

Distr.: General
22 June 2000
Arabic
Original: English

الجمعية العامة المجلس الاقتصادي والاجتماعي



المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٠
نيويورك، ٥ تموز/يوليه - ١ آب/أغسطس ٢٠٠٠
البند ١٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت**
المسائل الاقتصادية والبيئية: التنمية المستدامة

الجمعية العامة
الدورة الخامسة والخمسون
البند ٩٦ (أ) من القائمة الأولية*
التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي: تنفيذ
الالتزامات والسياسات المتفق عليها في الإعلان المتعلق
بالتعاون الاقتصادي الدولي، وبخاصة تنشيط النمو
الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية، وتنفيذ الاستراتيجية
الإئتمانية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع

مشروع نص استراتيجية إنمائية دولية للعقد الأول من الألفية الجديدة
تقرير الأمين العام

* A/55/50

** E/2000/100

ملاحظة: يعزى التأخر في تقديم هذه الوثيقة إلى الحاجة إلى مدخلات من عدة وكالات متخصصة وكيانات أخرى تابعة لمنظمة الأمم المتحدة، ورد آخرها في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٠.

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٤	٤-١ مقدمة - أولا
٤	٢١-٥ الإطار والتحديات الرئيسية - ثانيا
٤	٦-٥ التنمية والسلام - ألف
٥	٧ استئصال شأفة الفقر والجوع - باء
٥	٩-٨ العولمة والتغير التكنولوجي - جيم
٥	١١-١٠ كفاءة التنمية المستدامة - دال
٦	١٢ الديمقراطية والحكم وحكم القانون وحقوق الإنسان - هاء
٦	١٣ تعزيز المساواة بين الجنسين ومشاركة المرأة في التنمية - واو
٦	١٥-١٤ التصدي للأوضاع الحرجة - زاي
٦	٢٢-١٦ البيئة السياسية الدولية والوطنية - حاء
٧	١٤٢-٢٣ الأهداف والسياسات وتدابير التنفيذ - ثالثا
٧	٢٤-٢٣ توطيد السلام - ألف
٨	٢٩-٢٥ القضاء على الفقر والجوع - باء
٩	٧٢-٣٠ التنمية الاقتصادية - جيم
٩	٣١-٣٠ ١ - النمو الاقتصادي
٩	٥٥-٣٢ ٢ - السياسات الاقتصادية المحلية والدولية
١٣	٦٧-٥٦ ٣ - السياسة العامة في مجال التجارة الدولية
١٥	٧٢-٦٨ ٤ - التطور التكنولوجي وحماية الملكية الفكرية
١٦	٩٢-٧٣ التنمية الاجتماعية - دال
١٦	٧٥-٧٣ ١ - التعليم
١٧	٨٢-٧٦ ٢ - الصحة

١٩	٨٥-٨٣ ٣ - الأطفال
١٩	٩٠-٨٦ ٤ - العمالة
٢٠	٩١ ٥ - الاندماج الاجتماعي
٢٠	٩٢ ٦ - شيوخة السكان
٢١	١٠٨-٩٣ هاء - حماية البيئة والتنمية المستدامة
		١ - المسائل المتعلقة بجدول أعمال القرن ٢١ والاستعراض الذي يجري كل
٢١	١٠٣-٩٣ خمس سنوات لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية
٢٢	١٠٨-١٠٤ ٢ - مسائل بيئية محددة
٢٤	١١١-١٠٩ واو - المستوطنات البشرية
٢٥	١١٨-١١٢ زاي - حقوق الإنسان والحكم السليم
٢٦	١٢١-١١٩ حاء - الثقافة والتنمية
٢٦	١٤٢-١٢٢ طاء - الإجراءات المتعلقة بالبلدان ذات الحالات الخاصة
٢٦	١٢٩-١٢٢ ١ - أفريقيا وأقل البلدان نموا
٢٧	١٣٠ ٢ - الدول الجزرية الصغيرة النامية
٢٨	١٣٣-١٣١ ٣ - البلدان النامية غير الساحلية
٢٨	١٣٩-١٣٤ ٤ - البلدان في مرحلة ما بعد الصراع
		٥ - البلدان التي ينتشر فيها فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة
٢٩	١٤٢-١٤٠ المكتسب (الإيدز) على نطاق واسع
٣٠	١٤٥-١٤٣ رابعا - التنفيذ والمتابعة

أولا - مقدمة

مشروع الاستراتيجية إلى الأولويات النسبية أو تعاقب الأهداف؛ فالحكومات الوطنية ينبغي أن تقرر أولوياتها الخاصة بها في ضوء الأولويات الدولية التي قررتها كافة الحكومات مجتمعة. كذلك لا يحدد المشروع إجراءات التنفيذ؛ إذ ينبغي النظر فيها بينما يظهر مزيد من التفاصيل المتعلقة بالاستراتيجية، ولكن هذه الإجراءات ستكون، بصورة عامة، نفس الإجراءات المتبعة في تنفيذ نتائج المؤتمرات في حد ذاتها.

٤ - وقد أوضحت اللجنة المعنية بالسياسات الإنمائية، لدى نظرها في هذه المسألة، أن أي استراتيجية جديدة ينبغي أن تستند إلى تقييم لتنفيذ الاستراتيجيات السابقة. وعلى نحو ما تدعو إليه الفقرة ٣ من قرار الجمعية العامة ٢٠٦/٥٤، سيقدم الأمين العام إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين استكمالاً لتقرير عام ١٩٩٩ بشأن تنفيذ الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع.

ثانياً - الإطار والتحديات الرئيسية

ألف - التنمية والسلام

٥ - لقد تم إعداد الاستراتيجية الإنمائية الدولية السابقة على إثر انتهاء الحرب الباردة مباشرة، وعلى أمل أن يقدم ما يطلق عليه اسم "ربيع السلام" نطاقاً واسعاً من الفرص الجديدة. وقد حصل تراخ في حالات التوتر بين الدول الكبرى فزودها ما نتج عن ذلك من انخفاض في النفقات العسكرية بهذا الربيع للسلام. غير أنه حدث في عدد متزايد بين البلدان الأخرى تكاثر في الصراع. وعلى وجه الخصوص، أدى الحرمان الاقتصادي والاستبعاد الاجتماعي والسياسي إلى نشوء صراعات داخل البلدان تراوحت من الاضطراب المدني إلى الإرهاب إلى الحرب الأهلية، وأدى

١ - طلبت الجمعية العامة، في الفقرة ٤ من قرارها ٢٠٦/٥٤، إلى الأمين العام أن يقوم، بالتعاون مع جميع الأجهزة والمؤسسات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما اللجنة المعنية بالسياسات الإنمائية، أن يقدم لها مشروع استراتيجية إنمائية دولية للعقد الأول من الألفية الجديدة، كي تنظر فيه في دورتها الخامسة والخمسين، من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بهدف تعزيز زخم التعاون الدولي من أجل التنمية، ورصد الاتجاهات الطويلة الأجل في الاقتصاد العالمي، فضلاً عن المستوى الذي تم بلوغه في تحقيق الأهداف المتفق عليها دولياً. والتقرير الحالي مقدم استجابة لذلك الطلب.

٢ - وعلى النحو المطلوب، يستقي مشروع الاستراتيجية الوارد في هذا التقرير من مدخلات أتت من أنحاء متعددة من منظومة الأمم المتحدة ويستند على نحو ما دعت إليه الفقرة ٤ (أ) من قرار الجمعية العامة ٢٠٦/٥٤، إلى ما تم تحقيقه من نتائج في مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية وعملياتها لاستعراض السنوات الخمس، وخطة التنمية، ونتائج سائر المداولات الحكومية الدولية. وقد تمخض عن ذلك نص مسهب، لكن كثيراً من المقترحات الواردة في مشروع الاستراتيجية، حتى لو كانت في مجالات مختلفة، تكمل بعضها بعضاً ويعزز بعضها البعض الآخر (مثلاً، تحقيق نمو اقتصادي أعلى، وتحسينات في الصحة والتعليم، وتخفيضات في التفاوت بين الجنسين).

٣ - ويركز مشروع الاستراتيجية على الأهداف وعلى التدابير والإجراءات المستتوبة في مجال السياسة العامة. وقد حددت المؤتمرات الرئيسية عدة أهداف قابلة للقياس تتحقق في سنة ٢٠١٥ وتم الاحتفاظ بها على هذا النحو، رغم أن الأهداف المقابلة يمكن أن تتحقق في سنة ٢٠١٠. ولا يشير

بين البلدان وفيما بين الأفراد داخل البلدان على حد سواء. وسيكون التحدي الكبير بالنسبة للعقد الجديد هو كفاءة علاج الآثار الضارة للعولمة وتوزيع فوائدها على نحو أكثر إنصافاً.

٩ - لم تتقدم العولمة بسبب الإجراءات التي اتخذتها الحكومات فحسب، بل كذلك مع التقدم التقني، وخاصة في مجالي النقل والاتصالات. وفي الوقت نفسه، يعد تزايد المنافسة التي أحدثتها العولمة أحد العوامل الحافزة على البحث والتنمية في القطاع الخاص. وتعتبر بداية القرن فترة من التقدم التقني السريع على نحو غير معتاد، ولا سيما في مجال الحواسيب والاتصالات السلكية واللاسلكية وفي مجال التكنولوجيا الأحيائية أيضاً. وتتيح أوجه التقدم هذه فرصة للتعجيل في التنمية في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، إلا أن ثمة حاجة لبذل جهد رئيسي لانتهاز الفرصة وضمان أن لا تؤدي التكنولوجيات الحديثة إلى زيادة توسع الفجوة بين أكثر البلدان والشعوب غنى وأكثرها فقراً.

دال - كفاءة التنمية المستدامة

١٠ - إن النمو المتواصل في إنتاج السلع المادية يحدث ضغطاً متزايداً على العديد من جوانب البيئة الطبيعية، ولا سيما على إمدادات المياه العذبة والغابات والثروة السمكية والتربة الخصبة، وعلى تركيب الجو العالمي المحيط. ويعد الحفاظ على هذه الموارد على نحو مستدام أمراً حيوياً بالنسبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لسكان العالم الذين يتزايد عددهم. وإن أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة، وخاصة في البلدان المتقدمة النمو، هي السبب الرئيسي لتدهور البيئة العالمية. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تكون السبابة في تعزيز أنماط الاستهلاك المستدامة. وينبغي للبلدان النامية، في سعيها لتحقيق النمو والتنمية، أن تبذل ما بوسعها

ذلك إلى فقدان أرواح كثيرة وحدوث تشرد للسكان على نطاق واسع، وكذلك إلى التخريب في الأصول المادية. وفي هذه الصراعات، كانت المعاناة البشرية ضخمة، أما التنمية فلم تتوقف فحسب بل سارت في اتجاه معاكس.

٦ - ومن جراء انتشار هذه الصراعات في التسعينات، يوجد عدد كبير من حالات ما بعد الصراع في بداية العقد الحالي، مما يشكل تحدياً خاصاً نظراً لضرورة تحقيق أشياء كثيرة في آن واحد: منع تكرار الصراع، وإعادة بناء مجتمعات، والاضطلاع بإعادة التأهيل والتعمير، فضلاً عن تعزيز التنمية.

باء - استئصال شأفة الفقر والجوع

٧ - ظل الفقر الشديد يصيب نحو ١,٢ من بلايين الناس (أكثر من خمس سكان العالم) في أواخر التسعينات؛ وكان ما يقارب ٨٠٠ مليون نسمة ناقصي التغذية على نحو مزمن خلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩٧. ولم تنخفض هذه الأرقام إلا قليلاً في كثير من البلدان في التسعينات؛ وفي بعض البلدان، ازدادت نسبة ناقصي التغذية. وتشكل هذه الحالة، بعد عدة عقود من مجهود التنمية، ضيقاً متواصلاً للمجتمع العالمي في وقت حقق معه النمو الاقتصادي زيادات كبيرة في إيرادات كثيرة من البلدان، ومنها بعض البلدان النامية. والتحدي هو كفاءة أن يستطيع جميع الأشخاص في كل مكان أن ينعموا بمستوى مقبول من الخير.

جيم - العولمة والتغير التكنولوجي

٨ - عادت العولمة بمختلف أشكالها بفوائد جمّة على كثير من البلدان والأفراد. غير أن السنوات الأخيرة دلت على أن البلدان والأفراد ممن ليسوا في وضع يمكنهم من قطف ثمارها قد لا يفشلون فحسب في الاكتساب من العولمة بل يشمل أن يتراجع تقدمهم منتكساً من جرائها. وحصيلة ذلك أن العولمة نحت نحو مفاصلة التفاوت الاقتصادي في العالم، فيما

التقدير المطلوب ولا يستغلان كما ينبغي. ويكمن التحدي الرئيسي في جعل شواغل المرأة عنصرا متكاملًا من عناصر وتصميم جميع البرامج والسياسات في مجال السياسة العامة والمجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتنفيذها ورصدها وتقييمها لكي يصبح البعد الجنساني جزءًا أساسيا في جميع أنشطة التنمية، بدلا من أن يكون عنصرا مستقلا وإضافيا. وينبغي اعتماد هذا النهج في الاستراتيجية الحالية كلها، مع إيلاء اهتمام خاص بالبعد الجنساني في كل من الأهداف والسياسات والتدابير المعتمدة.

زاي - التصدي للأوضاع الحرجة

١٤ - لا تزال أفريقيا وقل البلدان نموا تشكل تحديا رئيسيا للتنمية، رغم الجهود الوطنية المكثفة والتعاون الدولي للتصدي لمشاكلها، وسوف يتيح المؤتمر المعني بأقل البلدان نموا، الذي سيعقد في عام ٢٠٠١، فرصة لتحديد أوجه القصور في الماضي، بل والأكثر أهمية لإعادة تكريس الجهود لحل المشاكل التي تواجهها أقل البلدان نموا وشعوبها.

١٥ - وفي عصر تعتبر فيه العولمة والاعتماد المتبادل قوتين دافعتين للتنمية، فإن الصعوبات التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية تعيق تنميتها. كذلك فلأن الدول الجزرية الصغيرة النامية هشة بيئيا وضعيفة اقتصاديا، فهي تواجه عوائق خاصة في جهودها المبذولة لتحقيق نمو اقتصادي متواصل وتنمية مستدامة. وينبغي إيلاء اهتمام خاص بهاتين المجموعتين من البلدان.

حاء - البيئة السياسية الدولية والوطنية

١٦ - أرسدت الأحداث والتجارب والإجراءات السياسية في التسعينات أسسا هامة للتنمية في العقد الأول من القرن الجديد.

١٧ - وثمة انسجام أكبر وتوافق في وجهات النظر بشأن العديد من قضايا التنمية على الصعيدين الوطني والدولي.

لتجاوز أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة التي تتسم بها البلدان المتقدمة النمو.

١١ - ويتطلب عدد من التحديات البيئية اهتماما خاصا. فخمس جميع الناس تقريبا لا يحصلون على مياه شرب مأمونة، ويفتقر أكثر من خمسي الناس إلى الصرف الصحي. وتعد إدارة الغابات وحفظها وتنميتها المستدامة أمرا بالغ الأهمية في الحفاظ على النظام الذي يدعم الحياة على الأرض ودعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ويعتبر إنتاج الطاقة واستخدامها على نحو مستدام أمرا ذا أهمية لحماية البيئة، والتقليل من المخاطر الصحية، والحيلولة دون حدوث الاحترار العالمي، وتحسين نوعية الحياة.

هاء - الديمقراطية والحكم وحكم القانون وحقوق الإنسان

١٢ - إن التنمية والديمقراطية واحترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية يرتبط بعضها ببعض ويعزز واحدها الآخر. وتعد الديمقراطية والحكم الجيد أمرين هامين بالنسبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فضلا عن كونهما هدفين مرغوبا فيهما في حد ذاتهما. كما تعتبر الجهود الرامية إلى تعزيز الديمقراطية والحكم الجيد أساسية بالنسبة لتوطيد السلام والتنمية. ويشمل الحكم الجيد حكم القانون، وفعالية مؤسسات الدولة، والشفافية، والمساءلة في إدارة الشؤون العامة، واحترام حقوق الإنسان، ومشاركة جميع المواطنين في اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهم.

واو - تعزيز المساواة بين الجنسين ومشاركة المرأة في التنمية

١٣ - إن حالات عدم المساواة بين المرأة والرجل ما زالت موجودة في معظم أبعاد التنمية، ولكن بدرجات متفاوتة بين مسألة وأخرى وفيما بين البلدان. ونتيجة لهذا التفاوت إلى حد ما، يعطي إبداع المرأة ومساهماتها المحتملة في التنمية

٢٠ - وقد أحرزت معظم البلدان تقدماً في التنمية خلال السنوات العشر الماضية يفوق ما أحرزته في "العقد الضائع" في الثمانينيات. وبرهنت بعض البلدان أنه يمكن إحراز تقدم ملموس خلال فترة قصيرة نسبياً. إلا أن خطى التقدم لم تكن بالنسبة لغالبية البلدان كافية لإحداث أثر ذي مغزى على مستوى الرفاهية بكامله، في حين فشلت بلدان أخرى كان معظمها من بين أكثر البلدان المحرومة، في إحراز أي تقدم، بل إنها تراجعت.

٢١ - خلفت التسعينيات تراثاً من اللبنة الهامة من شأنه أن يعزز آفاق التنمية. فبالإضافة إلى النتائج التي خلصت إليها المؤتمرات العالمية، تم إحراز تقدم هام في الإدارة الاقتصادية كما تحقق نجاح ملحوظ في العديد من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في تخفيض التضخم وتصحيح العجز المالي، وعدم تجاوز العجز في الحسابات الجارية وتحسين الكفاءة على الصعيد القطاعي. بالإضافة إلى ذلك أولي اهتمام كبير "للدروس المستفادة" وإرساء "ممارسات جيدة" في مختلف المجالات. ويتمثل التحدي في كفاءة اعتماد هذه الممارسات الجيدة وتوحيدها وتعميمها.

٢٢ - وفي عصر طرأت فيه تغييرات لم يسبق لها مثيل، يتعذر التنبؤ بما سيجمله العقد القادم بدقة تفوق دقة توقعاتنا في عام ١٩٩٠ لما سيكون عليه الوضع اليوم. ولذلك يجب أن يتمثل التحدي النهائي في أن يتحلى المجتمع الدولي وفرادى البلدان والجهات الأخرى المسؤولة عن تنفيذ الاستراتيجية الجديدة بالمرونة اللازمة لتعديل الأهداف والإجراءات بالسرعة التي يتطلبها العالم المتغير بسرعة.

ثالثاً - الأهداف والسياسات وتدابير التنفيذ

ألف - توطيد السلام

٢٣ - إن التنمية صعبة، إن لم تكن مستحيلة، في حالة الحرب أو الصراع. وينبغي للحكومات المعنية، بدعم من

ومن الناحية السياسية، هناك اتجاه نحو التحول إلى الديمقراطية وتحقيق مشاركة شعبية أكبر في عملية اتخاذ القرار. ومن الناحية الاقتصادية، فإن الاتجاه ينحو نحو النظم السوقية التوجه وتحديد أدق لدور الدولة. وثمة إقرار عام بأن البلدان مسؤولة عن تنميتها، ولكن هناك إقراراً أيضاً بأن على المجتمع الدولي واجب تعزيز البيئة الاقتصادية الدولية التي تدعم الجهود الوطنية هذه.

١٨ - وعلى العموم، كانت البيئة الدولية في التسعينيات مؤاتية أكثر منها في الثمانينيات. فاستكمال جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، وإنشاء منظمة التجارة العالمية شكلا خطوتين هامتين إلى الأمام، رغم أن الفوائد بالنسبة للعديد من البلدان النامية كانت أقل مما اعتقدت عليه آمال الكثيرين. وقد حصلت زيادة كبيرة في التدفقات المالية إلى مجموعة فرعية من البلدان النامية، إلا أنه حدث أيضاً عدد من الصدمات المالية التي كانت لها آثار ضارة بالتنمية في العديد من البلدان. كما حصل انحدار في منحى جهود المساعدة الإنمائية التي كانت تبذلها كثير من البلدان المتقدمة النمو، فتأثرت أفقر البلدان عموماً بنتائج ذلك.

١٩ - وبالتركيز على الأبعاد غير الاقتصادية، أسهمت مؤتمرات الأمم المتحدة العالمية خلال العقد الماضي في إيجاد توافق جديد في الآراء حول طبيعة التنمية. فقد وسعت من مفهوم التنمية وأحرزت تقدماً نحو القيم العالمية في مجالات من قبيل التنمية المستدامة والتنمية الاجتماعية، وحقوق الإنسان، والثقافة، والأطفال والجنسانية. وكما تبين الاستراتيجية الحالية، فإن إحدى مهام العقد المقبل ستتمثل في كفاءة تحقيق الأهداف التي حددتها هذه المؤتمرات كانعكاس لهذه القيم.

صنع القرار كي يتمكنوا من الاستفادة من فرص العمالة والفرص الاقتصادية؛

(ج) كفالة حصول جميع الناس على حماية

اقتصادية واجتماعية كافية في أثناء البطالة والمرض والولادة وتربية الأطفال وفي حالات الترميل والعجز والشيخوخة؛

(د) ضمان أن تكون الميزانيات والسياسات

الوطنية موجهة، حسب الاقتضاء، نحو تلبية الاحتياجات الأساسية والحد من التفاوتات، ومكافحة الفقر؛

(هـ) السعي إلى الحد من التفاوتات، وزيادة

وتيسير فرص الحصول على الموارد والدخل، وإزالة كل العوامل والقيود السياسية والقانونية والاجتماعية التي تعزز وتديم التفاوت؛

(و) كفالة قيام المجتمع الدولي، ولا سيما

المؤسسات المالية المتعددة الأطراف، بمساعدة البلدان النامية وجميع البلدان المحتاجة في جهودها الرامية إلى القضاء على الفقر وكفالة الحماية الاجتماعية الأساسية، وتحقيق التنمية المستدامة التي يشكل الناس محورها؛

(ز) تركيز الاهتمام على الاحتياجات الخاصة

للبلدان والمناطق التي توجد بها تجمعات كبيرة من الذين يعيشون في فقر وخاصة في جنوب آسيا وأفريقيا.

٢٧ - إن الجوع هو عرض من أعراض الفقر وسبب له.

والجوع وحالات النقص التغذوي الأخرى يحد من إنتاجية الناس وتعلمهم، ويجعلهم يتعرضون للمرض، فيمكثون في حالة فقر لأن الجائعين والفقراء يصبحون على هامش الحياة. والتغذية الجيدة أساس للرفاه البشري عموماً وينبغي أن تكون هدفاً في حد ذاتها وكذلك وسيلة بالنسبة لجوانب التنمية الأخرى.

المجتمع الدولي، حسب الاقتضاء، أن تحل جميع نزاعاتها المتعلقة بطريقة سلمية في أقرب وقت ممكن لمواصلة التنمية في بلدانها وتحسين مستوى حياة شعوبها.

٢٤ - وتعد العوامل الاجتماعية أسباب جذرية هامة وعوامل تؤدي إلى إشعال فتيل العديد من الصراعات. وينبغي أن تسعى استراتيجيات التنمية، كأهداف بحد ذاتها، وللحيلولة دون تفجر الصراع، إلى تحقيق توزيع عادل للفوائد المتأتية من ثروة البلد ونموها الاقتصادي. وينبغي للحكومات كذلك أن تكفل حصول جميع الفئات في المجتمع على فرص متساوية لتحقيق التقدم الاقتصادي وأن توزع بالعدل الفوائد الناجمة عن الإنفاق الحكومي، وعبء الضرائب، والتكاليف التي تسببها أي هزة تصيب الاقتصاد الوطني.

باء - القضاء على الفقر والجوع

٢٥ - ينبغي لجميع البلدان، منفردة ومجموعة، أن تخفض إلى النصف، بحلول عام ٢٠١٥، نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع (الذين يعرفون بأهم الأشخاص الذي يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم). وينبغي لكل بلد أن يضع استراتيجيات للقضاء على الفقر المدقع بتاريخ يحدده كل بلد على حدة في سياقه الوطني، وأن يلتزم بسياسات وبرامج وطنية توجه خصيصاً نحو تلك الغاية، وتوضع وتطبق بالتشاور مع المجتمع المدني.

٢٦ - وكجزء من الجهود الرامية إلى تحقيق ذلك الهدف الشامل، ينبغي للبلدان أن تتابع الأهداف المتصلة بالفقر التي وضعها مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، وهي:

(أ) معالجة الأسباب الجذرية للفقر وتلبية الاحتياجات الأساسية للجميع؛

(ب) ضمان وصول الناس الذين يعيشون في حالة فقر إلى الموارد المنتجة، والخدمات العامة ومشاركتهم في

٣١ - ولن يكون النمو الاقتصادي لوحده كافيا لتخفيض الفقر أو لتحقيق كثير من أهداف الاستراتيجية الأخرى، لا سيما تلك التي تتعلق بالإنصاف، والحالة الإنسانية، واستدامة العملية الإنمائية. غير أن النمو الأعلى سيوفر موارد متزايدة ونطاقا أكبر للتغيير، ولا بد من استعمال كلا هذين العاملين لمعالجة الأولويات الأخرى.

٢ - السياسات الاقتصادية المحلية والدولية

البيئة الاقتصادية والمالية المحلية

٣٢ - نظرا لأن القسط الغالب من الاستثمار في جميع البلدان يمول من المدخرات المحلية، فإن على البلدان نفسها المسؤولية الرئيسية عن تعبئة الموارد المحلية العامة والخاصة لاستثمارها. ولهذا الغاية، يلزم إيجاد بيئة اقتصادية ومالية محلية تمكينية، وهذه تتطلب نظاما ماليا سليما، وسياسات مناسبة في مجال الاقتصاد الكلي، وإطارا قانونيا وتنظيميا واضحا (بما في ذلك قدرة على الإنفاذ منصفة وقوية)، وشفافية ومساءلة للمؤسسات العامة والخاصة، وبيئة سياسية مستقرة.

٣٣ - ولا بد أن توجه الحكومات اهتماما وثيقا لعمل النظام المالي وتطوره. ففضلا عن تعزيز الاستقرار المالي، يمكن أن تؤدي تنمية القطاع المالي على نحو سليم إلى زيادة في تمويل فرص الاستثمار فترتفع بذلك كفاءة توزيع الموارد المالية، ويتحقق الإنصاف في الحصول على التمويل.

٣٤ - وكفاية الإيرادات العامة أساسية بالنسبة للنفقات العامة الضرورية. لذلك تحتاج الحكومات إلى نظم ضريبية فعالة ومنصفة. وينبغي أن تهدف النظم الضريبية إلى تعبئة الإيرادات بطريقة واضحة ومنصفة، مع خفض التكاليف الإدارية والتقليل إلى الحد الأدنى من تحريف مؤشرات الأسعار في الاقتصاد. وتتضمن هذه التدابير توسيع القاعدة الضريبية، كتحويل التشديد، مثلا، من الضرائب على

٢٨ - وينبغي لجميع البلدان أن تنفذ الالتزامات الدولية والوطنية المضطلع بها لتحقيق الأمن الغذائي للجميع وينبغي أن تسعى إلى تحقيق الهدف الذي حدده مؤتمر القمة العالمي للأغذية في عام ١٩٩٦ المتمثل في تخفيض عدد ناقصي التغذية إلى النصف بحلول سنة ٢٠١٥. وتسمى خطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية إلى تخفيض الفقر والجوع من خلال استهداف أفقر الناس في أفقر البلدان، حيث تكون الزراعة المصدر الرئيسي لدخل الفقراء وعمالهم.

٢٩ - وينبغي أن تتوجه الجهود الوطنية والمساعدة الدولية بحيث تمكن الفقراء من الاستفادة من برامج التنمية الرئيسية وتكفل مشاركة أشد الفئات حرمانا، كالنساء والأطفال والسكان الأصليين. ولدى وضع سياسات تخفيض الفقر والجوع وتنفيذها، ينبغي أن تكون المرأة جزءا من الحل لا مجرد طرف مستفيد من برامج تقديم المساعدة. وينبغي اتخاذ التدابير لتطوير قدرات المرأة الفقيرة من خلال تعليمها وتدريبها وحصولها على الفرص المدرة للدخل. وينبغي توجيه اهتمام خاص إلى احتياجات ربات الأسر المعيشية، اللاتي يشكلن قسما كبيرا فائقا من فقراء العالم.

جيم - التنمية الاقتصادية

١ - النمو الاقتصادي

٣٠ - لن يستطيع سوى عدد قليل من البلدان النامية تخفيض الفقر والجوع أو تحقيق كثير من الأهداف الأخرى للاستراتيجية الحالية ما لم تحقق معدلا للنمو الاقتصادي أعلى مما كان عليه خلال العقد الماضيين. ولا بد في معظم الحالات من تحقيق زيادة مستمرة مقدارها على الأقل ٣ في المائة سنويا في الناتج الفردي كي يتحقق تخفيض للفقر ذو أهمية. أما بالنسبة للبلدان ذات الدخل الأخفض، فيتطلب ذلك معدلا للنمو أسرع بكثير.

والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال ومن أجل توسيع نطاق أنشطة الاستثمار.

٣٨ - وينبغي أن تمتد منافع عولمة المالية إلى جميع الأمم والشعوب، لا سيما في البلدان النامية، وخصوصاً أقل البلدان نمواً والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال. وينبغي للمجتمع الدولي بذلك أن يواصل بذل الجهود الوطنية والدولية لتعزيز النظام المالي الدولي ولجعله أكثر استجابة لتحديات التنمية. أما عملية صنع القرار بالنسبة للتعاون الدولي في المسائل النقدية والمالية فينبغي أن تظهر فيها على نحو منصف أدوار جميع البلدان ومسؤولياتها بغية تعزيز عمل المؤسسات والترتيبات المالية الدولية بكفاءة وفعالية. وفضلاً عن ذلك، لا بد أن ينظر المجتمع الدولي في مزيد من دفع التصميم والتطوير إلى الأمام فيما يتصل بالعمليات الدولية الرامية إلى تعزيز الانسجام والاتساق في السياسات النقدية والمالية والتجارية الدولية دعماً للتنمية، مع مراعاة ولايات المؤسسات المتعددة الأطراف ذات الصلة.

خطر حدوث أزمة مالية

٣٩ - ينبغي تحسين قدرات المؤسسات المالية الدولية والإقليمية ودون الإقليمية فيما يتصل بدرء الأزمات المالية الدولية وإدارتها وحسمها بطريقة مناسبة وفعالة. وينبغي أن تمضي المؤسسات الدولية والإقليمية ذات الصلة قدماً في تطوير قدراتها وأساليبها في مجال الإنذار المبكر لمنع خطر حدوث أزمة مالية أو لاتخاذ إجراءات لمعالجتها في الوقت المناسب. وينبغي أن تستجيب المشورة السياسية التي تقدمها المؤسسات المالية الدولية للاحتياجات الخاصة للبلدان النامية، كما ينبغي، في حالات إفرادية، أن تعكس الظروف المحددة للبلد المعني.

٤٠ - وينبغي تعزيز إشراك القطاع الخاص في درء الأزمات المالية وحسمها. كما ينبغي أن يتحقق توزيع منصف لتكلفة

التجارة إلى ضرائب الدخل و/أو ضرائب القيمة المضافة، وتبسيط قانون الضرائب، وتخفيض المعدلات الضريبية المفرطة في النقل، وتحسين فعالية الجباية. وقدرة الحكومات على تنفيذ هذه التدابير ذات أهمية حساسة في نجاحها.

٣٥ - أما توزيع الإنفاق العام فينبغي أن يضع أولوية عليا في المجالات التي تعزز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، بما في ذلك المساواة بين الجنسين، مع الحد من الفقر. ومن الأمثلة على ذلك، الاستثمار الذي يتسم بالكفاءة والفعالية في الهياكل الأساسية المادية، والتنمية البشرية، وبناء القدرات.

البيئة الدولية للتبادل التجاري والتدفقات المالية

٣٦ - ينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ جميع التدابير الممكنة لإيجاد وصون بيئة دولية تمكينية من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية العالمية، وخصوصاً تنمية اقتصاد البلدان النامية والتي تمر بمرحلة انتقال. ولهذه الغاية، ينبغي أن يسعى الإشراف الدولي إلى تعزيز أمور منها إيجاد بيئة دولية فعالة لنقل الموارد من أجل التنمية من خلال التدفقات المالية في مجال القطاع الخاص والتجارة الدولية. وينبغي أن تهدف جميع البلدان، وخصوصاً البلدان الصناعية الرئيسية، في وضع سياساتها إلى تحقيق نمو معجل ومستدام للنواتج والتجارة والتدفقات المالية في سياق استقرار مالي دولي.

٣٧ - وينبغي للبلدان المتقدمة النمو، وخصوصاً البلدان الصناعية الرئيسية، أن تأخذ في الاعتبار آثار سياساتها المتعلقة بالاقتصاد الكلي في نمو وتطور اقتصاد البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقال، كما ينبغي تعزيز الانسجام بين سياساتها القطاعية والتجارية والضريبية مع أهداف تعاونها الإنمائي. وينبغي أن تقوم، من خلال سياستها المصرفية وسياسة أسواق رأس المال، بتشجيع النقل الدولي للموارد المالية الطويلة الأجل إلى عدد متزايد من الاقتصادات النامية

البلدان النامية والبلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقال، كالذي توفره وكالة ضمان الاستثمار المتعدد الأطراف التابعة للبنك الدولي، ينبغي أن يستمر توسيعه كي يساعد على التخفيف من مخاوف مخاطر الاستثمار في هذه البلدان.

٤٥ - وينبغي للشركات عبر الوطنية أن تعمل وفقا لأولويات البلدان المضيفة وسياساتها وأن تفي بمعايير الأخلاق التجارية المقبولة دوليا. وينبغي للمؤسسات أن تلتزم بالمبادئ التوجيهية بشأن المؤسسات المتعددة الجنسية التي تتبعها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. أما اتفاقية الأمم المتحدة النموذجية للازدواج الضريبي بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية فينبغي أن تكون بمثابة توجيه للمعاهدات المتعلقة بالازدواج الضريبي بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، بما في ذلك بالنسبة للضرائب التي تتعلق بالشركات عبر الوطنية.

التعاون الرسمي من أجل التنمية

٤٦ - ينبغي للمجتمع الدولي أن ينشط المساعدة الإنمائية الرسمية ويكفل تقديم دعم كاف لمصادر التدفقات الرسمية الأخرى، لا سيما المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف. كما ينبغي أن يساعد البلدان النامية والبلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقال بالنسبة لأعباء ديونها غير المحتملة بحيث ينهي على نحو عاجل صعوباتها المتعلقة بالديون من خلال الإعفاء المطلوب.

المساعدة الإنمائية الرسمية

٤٧ - ينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تضاعف جهودها الرامية إلى زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها كي يتسنى بذلك بلوغ هدف الأمم المتحدة الذي وافقت عليه وهو نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي فيها وأن تخصص، ضمن حدود هذا الهدف، نسبة ٠,٢ في المائة من إجمالي الناتج القومي فيها لأقل البلدان نموا.

حالات التكيف بين القطاعين العام والخاص وفيما بين الجهات المدينة والدائنة والمستثمرة. وينبغي تفهم الإجراءات المتوقعة من جميع الأطراف المعنيين خلال الأزمات المالية قبل أن تدلح هذه الأزمات، لئتم بذلك التخفيف من الاضطراب خلال فترات الهدوء وفترات الأزمة.

٤١ - وينبغي أن يشجع المجتمع الدولي الجهود الوطنية والإقليمية والدولية للتخفيض إلى الحد الأدنى من الآثار السلبية للتقلب المفرط للتدفقات المالية القصيرة الأجل. وينبغي أن يرحب بالجهود الوطنية الرامية إلى وضع أطر فعالة للإشراف الرسمي على التدفقات الرأسمالية القصيرة الأجل والتجارة بالعملة ويدعم هذه الجهود.

٤٢ - وينبغي تعزيز التنظيم والإشراف فيما يتعلق بالقطاعين المالي والمصرفي في كل من بلدان المنشأ وبلدان الوصول بالنسبة للتدفقات الرأسمالية الدولية. وينبغي إدخال مزيد من التطوير على المراقبة الرسمية للمشاركين في الأسواق المالية.

الاستثمار الخاص المباشر

٤٣ - إن ظروف تشجيع الاستثمار المحلي ذات أهمية هي الأخرى بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر. فتنمية الموارد البشرية والهيكل الأساسية والوصول إلى الأسواق في البلدان المضيفة تجتذب الاستثمار الأجنبي المباشر ويمكن تعزيزها بتحرير القيود على الاستثمار الأجنبي المباشر، وتحقيق مزيد من إتاحة المعلومات على نطاق دولي حول ظروف البلد المضيف، وتشجيع الاستثمار الوطني والإقليمي.

٤٤ - وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نموا والبلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقال، بالموارد المالية والتعاون التقني في جهودها المبذولة لتحسين مناخ الاستثمار لديها. وتأمين أصحاب الاستثمار الأجنبي المباشر ضد الأخطار السياسية وما يتصل بها في

٤٨ - وعلى البلدان المانحة والمستفيدة التسليم بضرورة زيادة تأثير المساعدة الإنمائية الرسمية على التنمية الاقتصادية والفقير. ويتطلب ذلك إقامة شراكة قوية بين المانحين والمستفيدين. وعلى البلدان المستفيدة أن تتولى ملكية برامج المعونة وأن تقوم بتخطيط هذه البرامج بنفسها. بما يتمشى وأولويات التنمية فيها، مع التعاون في الوقت ذاته مع الجهات المانحة. وفي هذا الصدد، سيكون التحرير التام للمساعدة الإنمائية الرسمية خطوة في الاتجاه الصحيح. وينبغي مضاعفة الجهود لتحسين تنسيق المعونة وتبسيط إجراءات الإبلاغ بالنسبة للمانحين. ويلزم توحيد إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والإطار الإنمائي الشامل للبنك الدولي والورقات المتعلقة باستراتيجية الحد من الفقر المشتركة بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والورقات الوطنية للحد من الفقر التي أعدت استجابة لإعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية من أجل تخفيف العبء الواقع على البلدان المضيفة وتيسير التنفيذ.

٥٢ - وينبغي أن تشمل العناصر الرئيسية لهذا النهج الجديد الشطب الفوري للديون المستحقة على البلدان التي تعرضت لصراعات أو كوارث طبيعية رئيسية؛ وزيادة عدد البلدان المشمولة بمخطط البلدان الفقيرة المثقلة بالديون لتمكينها من الأهلية على أساس الفقر وحده؛ وربط مدفوعات الديون بنسبة مئوية عليا من إيرادات العملة الأجنبية؛ ووضع الإجراءات اللازمة للتحكيم بشأن الديون لموازنة مصالح الدائنين والبلدان المدينة ذات السيادة وزيادة الانضباط في علاقتهما.

٥٣ - وينبغي للمجتمع الدولي أيضا أن يتخذ تدابير لمعالجة مشاكل ديون البلدان المتوسطة الدخل ضمن مجموعة البلدان النامية وتلك التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وتوخيا للتوصل إلى حالة قابلة للاستمرار فيما يتعلق بديون كل منها.

٥٤ - وعلى البلدان المتقدمة النمو والمنظمات المتعددة الأطراف مواصلة دعم الجهود الرامية إلى تعزيز القدرات المؤسسية للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في مجال إدارة الديون عن طريق برامج بناء القدرات الخاصة بإدارة الديون.

المنافع العامة العالمية

٥٥ - في عالم متزايد العولمة صار من الضروري التصدي للمشاكل والظواهر العابرة للحدود، مثل مكافحة الأمراض الوبائية والحماية البيئية ومنع المنازعات وحفظ السلام. ولا يمكن معالجة هذه الشواغل على نحو فعال إلا عن طريق التعاون الدولي فيما بين جميع البلدان. بيد أنه ينبغي للبلدان

٤٩ - ولدعم أولوية التنمية الاجتماعية ينبغي للبلدان المانحة والمستفيدة أن تنظر في التزامات متبادلة بشأن تخصيص متوسط يبلغ ٢٠ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية و ٢٠ في المائة من الميزانية الوطنية، على التوالي، للبرامج الاجتماعية الأساسية.

٥٠ - ويقتضي الكثير من هذه التدابير تحسين نوعية وفعالية القطاع العام في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وعلى المجتمع الدولي، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، مواصلة دعم بناء القدرات في هذه البلدان وتوفير ما يكفي من الموارد لهذا الغرض.

الدين الخارجي

٥١ - ينبغي تنفيذ نواحي التعزيز للمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون (HIPC)، التي اعتمدت في

السلع الأساسية. وينبغي تحسين شفافية الأسواق وإتاحة المعلومات، وعلى مؤسسات البلدان النامية تعزيز قدرتها على الوصول إلى هذه المعلومات واستخدامها، خاصة في قالب الكتروني. وينبغي توفير التدريب اللازم لبلوغ هذه الغاية.

٥٩ - وينبغي للبلدان النامية الدخول في جولة ثالثة من المفاوضات لتعميق وتوسيع النظام العالمي للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية.

٦٠ وينبغي للبلدان المتقدمة النمو تخفيض معدلاتها الجمركية وتبسيط هيكلها الجمركية بغية تشجيع الصادرات من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وينبغي إزالة الحواجز التي تحول دون الدخول في القطاعات التي توجد فيها أفضل الفرص التصديرية لهذه البلدان، مثل قطاعات المنسوجات والملابس والمنتجات الغذائية. وينبغي اتخاذ تدابير محددة من أجل تمكين أكبر عدد من البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نمواً، من الاستفادة بشكل فعال من نظام الأفضليات المعمم (GSP) وغيره من الترتيبات التفضيلية. وينبغي تكييف أي تدابير متعلقة بصحة الإنسان وصحة النباتات (SPS). بما يتماشى والاتفاق المتعلق بهذه التدابير. وينبغي تمكين البلدان النامية من المشاركة التامة في وضع المعايير الدولية في هذين المجالين.

٦١ - وينبغي تكييف المعاملة الخاصة والتفضيلية (SDT) الرامية إلى صيانة وزيادة الفرص التصديرية للبلدان النامية مع الظروف التجارية الدولية المتغيرة بحيث تصبح أداة أفضل للتنمية، وتمكن البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نمواً، من الاندماج التدريجي في نظام التجارة المتعدد الأطراف. كما ينبغي تمكين البلدان النامية من الاستفادة التامة من أحكام نظام المعاملة الخاصة والتفضيلية.

٦٢ - وينبغي تقديم دعم دولي لمساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على تطوير قدراتها

المتقدمة النمو أن تساعد البلدان النامية على إزالة العقبات التي تحول دون إسهامها على نحو وافي في توفير المنافع العامة الضرورية. وينبغي أن يتم تمويل هذه الأنشطة بتوفير موارد إضافية بدلاً من استخدام المساعدة الإنمائية الرسمية.

٣ - السياسة العامة في مجال التجارة الدولية

٥٦ - ينبغي تقديم الدعم إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في جهودها الرامية إلى تحديد أدوات السياسة التجارية اللازمة لجعل سياستها الإنمائية أكثر فعالية ودعمها في المفاوضات التي تجريها من أجل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وينبغي أن تراعي هذه الجهود مراحل التنمية المختلفة في هذه البلدان وأن تفسح المجال لمعاملة خاصة وتفضيلية حسبما نصت عليه وسلمت به مختلف القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومنظمة التجارة العالمية.

٥٧ - وينبغي القيام، على سبيل الأولوية، بمعالجة المشاكل التي واجهت بعض البلدان فيما يتعلق ببعض اتفاقات منظمة التجارة الدولية نظراً لوجود صعوبات بشرية ومؤسسية ومالية من أجل ضمان أن يؤدي النظام التجاري المتعدد الأطراف إلى فوائد متبادلة بالنسبة لجميع البلدان. وينبغي تضمين أي اتفاقات جديدة لمنظمة التجارة العالمية أحكاماً بشأن تقديم المساعدة إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من أجل تمكينها من إقامة الهياكل الأساسية وغير ذلك من الشروط اللازمة لتنفيذ تلك الاتفاقات بشكل فعال ولضمان جني ثمارها بالكامل.

٥٨ - وينبغي للبلدان النامية أن تتخذ التدابير الكفيلة بتحسين قدرتها على التنافس في الأسواق الدولية للسلع الأساسية، مثل وضع الترتيبات اللازمة للتعاون فيما بين مؤسساتها بغية تحسين موثوقية ونوعية معروضاتها. كما ينبغي تحسين الآليات القائمة للمساعدة في تثبيت إيرادات صادرات

فرص الوصول إلى الأسواق بالنسبة لهذه البلدان. وعلى البلدان النامية أيضا أن تسهم في تحسين فرص الوصول إلى الأسواق بالنسبة لصادرات أقل البلدان نمواً. وعلى البلدان التي تعهدت بالتزامات بإتاحة إمكانية الوصول إلى الأسواق في الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالمبادرات الموحدة للتنمية التجارية لأقل البلدان نمواً، الذي عقد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، أن تقوم بتنفيذ تلك الالتزامات بالكامل وعلى جناح السرعة.

٦٦ - وينبغي للبلدان النامية أن تبذل جهودها لتعزيز قدراتها المؤسسية والمالية والبشرية وأطرها التنظيمية في قطاع الخدمات لتأهيل نفسها للاشتراك بشكل فعال في تجارة الخدمات على الصعيد الدولي. وينبغي تقديم المساعدة اللازمة إلى البلدان النامية لتحسين هيكلها الأساسية في مجال الخدمات و ضمان توفير معلومات موثوق بها بشأن مدى تجارة الخدمات وإمكانيات الوصول إلى الأسواق والحوافز التي تعرقل تجارة الخدمات. وينبغي بذل جهود خاصة في إطار الاتفاق العام المتعلق بالتجارة في الخدمات من أجل تحرير القطاعات وطرائق التوريد التي تهم البلدان النامية، بما في ذلك توفير الخدمات عن طريق الانتقال المؤقت للناس. وينبغي تصميم الضوابط بشكل يمنع تحول الأحكام المتعلقة بالاشتراطات والاجراءات التأهيلية والتراخيص والمعايير الفنية إلى عقبات أمام تدفق التجارة.

٦٧ - ومن أجل الاستفادة من إمكانيات التجارة الالكترونية كوسيلة لتصدير الخدمات التي تتطلب يدا عاملة مكثفة، ينبغي أن تتاح للبلدان النامية إمكانية الحصول على الهياكل الأساسية والشبكات الحديثة اللازمة في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية بتكلفة منخفضة. وفي الوقت ذاته ينبغي عدم اعتبار التجارة الالكترونية بديلاً لتخفيف القيود المفروضة على توفير الخدمات عن طريق الانتقال المؤقت للأشخاص الطبيعيين.

التنافسية في مجال العرض. كما ينبغي أن يعاد النظر في المعاملات الخاصة والتفضيلية ضمن إطار اتفاقات منظمة التجارة العالمية، مثل الاتفاق المتعلق بتدابير الإعانة والتعادل، بحيث تعكس احتياجات البلدان النامية على نحو أفضل.

٦٣ - وينبغي ألا يسمح للممارسات التجارية التقييدية (RBPs) بأن تعيق، أو تمنع تحقيق، الفوائد الناشئة عن تحرير نظم الحواجز الجمركية وغير الجمركية، خاصة الحواجز التي تؤثر على التجارة والتنمية في البلدان النامية. وينبغي بذل الجهود اللازمة لمعالجة الآثار السلبية لهذه الممارسات وذلك عن طريق أمور منها، زيادة التنافس، والحد من تركيز السلطة الاقتصادية، وتشجيع الابتكار. وينبغي منع المؤسسات من إقامة حواجز سوقية في المجالات التي تنعدم فيها الضوابط الحكومية.

٦٤ - وينبغي تقديم المساعدة المالية والتقنية اللازمة لمعالجة مشكلة الأمن الغذائي في البلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية. وبصفة خاصة، ينبغي اتخاذ تدابير محددة لضمان تنفيذ مقرر مراكز الوزارى المتعلق بالتدابير المتصلة بالآثار السلبية الممكنة لبرنامج الإصلاح بشأن أقل البلدان نمواً والبلدان المستوردة الصافية للأغذية.

٦٥ - وينبغي تنفيذ التدابير الخاصة والتفضيلية لصالح أقل البلدان نمواً التي وردت في الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي، وخاصة في الإعلان والمقررات الوزارية الصادرة في مراكز، تنفيذاً كاملاً وبوصف ذلك مسألة ذات أولوية. وينبغي تحسين شروط الوصول إلى الأسواق بالنسبة للمنتجات ذات القيمة التصديرية لأقل البلدان نمواً على أوسع نطاق وأكثر الطرق تحرراً بقدر الإمكان. وعلى البلدان المتقدمة النمو إتاحة إمكانية الوصول إلى الأسواق دون رسوم وحصص بالنسبة لجميع الصادرات التي يكون مصدرها أقل البلدان نمواً، واتخاذ التدابير الأخرى اللازمة لإتاحة أكبر قدر من

ومؤسساتها لحثها وتشجيعها على نقل التكنولوجيا إلى أقل البلدان نمواً.

٧٠ - إن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات أساسية لإيجاد اقتصاد ومجتمع عالميين قائمين على المعرفة والمشاركة فيهما. ويمكن أن تؤدي هذه التكنولوجيات دوراً هاماً في تعجيل النمو والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. كما أنها ذات أهمية حاسمة في تيسير اندماج هذه البلدان في الاقتصاد العالمي. بيد أن تجربة البلدان المتقدمة النمو تشير إلى أن الاستثمارات غير الرشيدة في تكنولوجيات المعلومات والاتصالات قد تفضي إلى إهدار كبير للموارد. وينبغي للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية أن تستخلص العبرة من هذه التجارب وتعتمد استراتيجيات تمكنها من جني فوائد هذه التكنولوجيات وتجنب الاستثمار غير الرشيد.

٧١ - وينبغي أن تتضمن هذه الاستراتيجيات شحذ الإرادة السياسية اللازمة على أعلى مستوى، واستنباط خطط وطنية لتطوير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وتنمية القدرات البشرية والمؤسسية اللازمة، وبخاصة، إتاحة إطار للسياسة العامة يساعد على إنشاء أسواق لهذه التكنولوجيات تتسم بالاستقرار والقدرة على التوسع. وينبغي أن يتضمن هذا الإطار تحرير أنشطة تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وتحويلها إلى القطاع الخاص، وتيسير المنافسة، وهيئة بيئة تنظيمية سليمة، واتخاذ إجراءات عامة لإضفاء الطابع الرسمي على خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية. وعلى الصعيد الدولي، يتعين على منظومة الأمم المتحدة إتاحة القيادة العالمية على أعلى مستوى وتعبئة وتخصيص الموارد اللازمة لتضييق الفجوة في مجال التكنولوجيا الرقمية. وينبغي أن تتضمن الإجراءات الأخرى تعزيز التنوع الثقافي واللغوي والمضمون

٤ - التطور التكنولوجي وحماية الملكية الفكرية

٦٨ - لا تندفق التكنولوجيا تلقائياً من البلدان الغنية تكنولوجياً إلى البلدان الفقيرة تكنولوجياً لأن الثغرة التكنولوجية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية واسعة وتزداد اتساعاً في معظم الحالات. لذلك يتطلب تضييق هذه الثغرة أن تقوم البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية ببذل الجهود اللازمة لحيازة وابتكار التكنولوجيات، وأن تقوم البلدان المتقدمة النمو ببذل جهود مماثلة لنقل التكنولوجيا والمعارف الفنية إلى تلك البلدان.

٦٩ - ومن أجل تشجيع التطور التكنولوجي، فإن على البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية أن تقوم بزيادة تطوير مواردها البشرية وأطرها السياسية والقانونية وكفالة هيئة البيئة اللازمة وتشجيع إقامة صناعات أكثر تطوراً وإقامة معاهد العلم والتكنولوجيا والمياكل الأساسية ذات الصلة، وتعزيز خدمات الدعم التجاري. وعلى البلدان المتقدمة النمو اتخاذ التدابير اللازمة لتشجيع نقل التكنولوجيا، لا سيما التكنولوجيا السليمة بيئياً، إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وخاصة أقل البلدان نمواً. وينبغي تقديم المساعدة اللازمة لتقييم الاحتياجات التكنولوجية المحددة وتعيين جهات توريد التكنولوجيا وإبرام الاتفاقات والشراكات التكنولوجية التي تعود بالفائدة على الطرفين كما هو الحال في مجال تكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيا السليمة حيويًا وبيئياً. كما ينبغي القيام بتبادل أفضل الممارسات وتوفير المساعدة التقنية والمالية اللازمة للبلدان التي تحاول تحسين قدراتها في مجال التكنولوجيا. وعلى البلدان المتقدمة النمو أن تقوم، عملاً بالاتفاق المتعلق بالجوانب ذات الصلة بالتجارة لحقوق الملكية الفكرية (TRIPS)، بتوفير الحوافز اللازمة لمشاريعها

(ب) كفالة تمكن جميع الأطفال من تحصيل تعليم ابتدائي جيد بحلول عام ٢٠١٥، مع التشديد خاصة على البنات، وخصوصا الأكثر فقرا، والأطفال العاملين وذوي الاحتياجات الخاصة؛

(ج) كفالة تلبية احتياجات جميع صغار السن إلى التعلم وذلك عن طريق الانتفاع، على قدم المساواة، بالبرامج المناسبة المتعلقة بالتعلم والمهارات الحياتية؛

(د) إتاحة الانتفاع، على قدم المساواة، ببرامج التعليم الأساسي والتعليم المستمر للكبار، والتوصل إلى خفض التفاوتات الحالية بين الجنسين بنسبة ٥٠ في المائة على الأقل في غضون عقد من الزمن؛

(هـ) إزالة حالات التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي بحلول عام ٢٠٠٥، بوصف ذلك خطوة صوب تحقيق المساواة بين الجنسين في البرامج والمؤسسات والنظم التعليمية بحلول عام ٢٠١٥؛

(و) تحسين جميع جوانب نوعية التعليم بهدف تحقيق نتائج تعليمية معترف بها وبممكن قياسها، ولا سيما في مجال محو الأمية، والمقدرة الحسائية، والمهارات الحياتية الأساسية.

٧٥ - ولتحقيق هذه الأهداف، يتعين على الحكومات والمجتمع الدولي القيام بما يلي:

(أ) تعبئة الالتزام السياسي القوي على الصعيدين الوطني والدولي من أجل توفير التعليم للجميع، ووضع خطط عمل وطنية وزيادة الاستثمار في التعليم الأساسي زيادة كبيرة؛

(ب) تعزيز سياسات توفير "التعليم للجميع" ضمن إطار قطاعي مستدام وجيد التكامل ذي صلة واضحة باستراتيجيات القضاء على الفقر وتحقيق التنمية؛

المخلى في الفضاء الحاسوبي، فضلا عن تشجيع الشراكات العالمية لإعطاء دفعة لتدفقات المعارف من أجل التنمية.

٧٢ - وفي البيئة الحالية التي تتسم بتزايد العولمة، والتقدم التكنولوجي السريع وباقتصاد كثيف الاستخدام للمعرفة، يؤدي النشاط الإبداعي والمبتكر دورا رئيسيا في كافة جوانب التنمية. والملكية الفكرية ذات أهمية في ميادين من قبيل الأمن الغذائي، والصحة، واليد العاملة، والتجارة، والمعارف التقليدية، والثقافة والتراث، والبيئة، والتنوع البيولوجي، والتقدم العلمي والتكنولوجي. وينبغي لجميع البلدان أن تضع أطرا تنظيمية لتوفير الحماية الفعلية للملكية الفكرية. ويتعين على المنظمة العالمية للملكية الفكرية أن تواصل، بالتشارك مع القطاع الخاص والمجتمع المدني وسائر أصحاب المصلحة، تعزيز الملكية الفكرية بوصفها أداة استراتيجية للتنمية.

دال - التنمية الاجتماعية

١ - التعليم

٧٣ - على امتداد العقد الماضي، أحرز في كثير من البلدان تقدم صوب حصول الجميع على التعليم الجيد على قدم المساواة، ولكن لا تزال هناك شواغل رئيسية تتعلق بتعليم الفتيات والنساء والفئات الضعيفة، وبنوعية التعليم والمساواة في التعليم واستخدام الموارد بكفاءة وفعالية من أجل التعليم. وأصبح التعلم مدى الحياة واستخدام تكنولوجيات المعلومات الجديدة من التحديات الإضافية الهامة.

٧٤ - وينبغي لجميع الحكومات القيام بما يلي:

(أ) توسيع وتحسين الرعاية والتعليم في سنوات الطفولة الأولى للجميع، وبخاصة للأطفال الأضعف حالا والأقل حظوظا؛

(ل) البناء على الآليات القائمة بهدف تعجيل التقدم صوب تحقيق التعليم للجميع.

٢ - الصحة

الرعاية الصحية

٧٦ - لا يزال إعلان ألما آتا لعام ١٩٧٩ يشكل أساس تحقيق "الصحة للجميع". وجددت الحكومات، في عدة مؤتمرات عالمية عقدت في التسعينات، التزامها بكفالة أعلى المعايير التي يمكن بلوغها في مجال الصحة الجسدية والعقلية وحصول الجميع على الرعاية الصحية الأساسية وتحديد، أو إعادة إقرار، الأهداف المتعلقة بوفيات الرضع والوفيات النفاسية والصحة الإنجابية.

٧٧ - وعلى نحو ما دعا إليه المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ينبغي لجميع البلدان أن تتخذ خطوات لتلبية حاجات سكانها فيما يتصل بتنظيم الأسرة في أقرب وقت ممكن، وينبغي لها في جميع الحالات، وفي موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٥، السعي إلى تمكين الجميع من الحصول على كل أنواع أساليب تنظيم الأسرة المأمونة والموثوق بها، وما يتصل بذلك من خدمات الصحة الإنجابية التي لا تتعارض مع القانون. وينبغي للمنظمات غير الحكومية العامة والخاصة العاملة في مجال تنظيم الأسرة أن تزيل جميع العوائق المتصلة بالبرامج التي تقف في طريق استخدام تنظيم الأسرة في موعد أقصاه عام ٢٠٠٥، وذلك من خلال إعادة تصميم المعلومات والخدمات أو توسيعها، واتخاذ تدابير أخرى لزيادة قدرة الأزواج والأفراد على اتخاذ قرارات حرة وواعية بشأن المباشرة بين الولادات وتوقيتها وعددها وحماية أنفسهم من الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي.

٧٨ - وينبغي أن تعمل جميع البلدان على جعل الرعاية الصحية الأولية، وبخاصة الرعاية الصحية الإنجابية، متاحة للجميع بحلول نهاية العقد الحالي. وينبغي للبلدان أن تجعل

(ج) كفالة مشاركة المجتمع المدني في وضع استراتيجيات لتطوير التعليم وتنفيذها ورصدها؛

(د) وضع نظم لإدارة التعليم وتنظيمه تتسم بالاستجابة للاحتياجات وتقوم على التشارك ويتوافر فيها عنصر المساواة؛

(هـ) تلبية احتياجات النظم التعليمية المتأثرة بالصراعات والكوارث الطبيعية وانعدام الاستقرار والاضطلاح بالبرامج التعليمية بشكل يعزز التفاهم والسلام والتسامح، ويساعد على منع العنف والصراعات؛

(و) تنفيذ استراتيجيات متكاملة لتحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم تعترف بالحاجة إلى إدخال تغييرات على المواقف والقيم والممارسات؛

(ز) تنفيذ برامج وإجراءات تعليمية عاجلة لمكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)؛

(ح) تهيئة بيئات تعليمية مأمونة وسليمة وشاملة وعادلة وذات موارد تساعد على التفوق في التعلم وتمكّن الجميع من بلوغ مستويات من التحصيل التعليمي محددة بوضوح؛

(ط) تعزيز مركز المدرسين وروحهم المعنوية وكفاءتهم المهنية؛

(ي) تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الجديدة للمساعدة على تحقيق أهداف توفير التعليم للجميع؛

(ك) الرصد المنتظم المحرز صوب تحقيق أهداف واستراتيجيات التعليم للجميع على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي؛

٨١ - ولا يزال ثمة الكثير مما يتعين القيام به لتحقيق هذه الأهداف. فعلى الصعيد العالمي، يلزم إيلاء مزيد من الاهتمام لحماية صحة الفقراء والمهمشين والحد، بطرائق أخرى، من التفاوتات في مجال الصحة؛ والتصدي للخطر الذي يهدد الصحة من جراء حالات النقص التغذوي والأخطار البيئية والسلوك المنطوي على مخاطر، ووضع نظم صحية أكثر فعالية؛ والاستثمار في البحوث الصحية، ولا سيما في اللقاحات والعقاقير الجديدة. وتدعو الحاجة إلى تركيز خاص على التحديات العالمية مثل وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ولا سيما في أفريقيا (انظر الفقرات ١٤٠-١٤٢ أدناه)، وعودة ظهور الملاريا والسل، ونتائج استعمال التبغ. وينبغي تشجيع ودعم الشراكات بين القطاعين العام والخاص مثل الشراكات القائمة في مجالات البحث والتطوير المتعلقة بلقاحات فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل وغيرها من الأمراض. ويتعين على الحكومات أن تتحد للقيام بمبادرات أساسية من قبيل مبادرة مكافحة الملاريا (المهذفة إلى خفض الوفيات الناجمة عن الملاريا بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٠)، ومبادرة القضاء على تعاطي التبغ، والشراكة الدولية لمكافحة الإيدز في أفريقيا، وحملة التحدي المتعلقة بالأطفال (الاتتلاف العالمي من أجل اللقاحات والتحصين).

إساءة استعمال المخدرات

٨٢ - تم في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعقودة في عام ١٩٩٨ والمكرسة لمشكلة إساءة استعمال المخدرات، التسليم بأن خفض الطلب يمثل ركنا لا غنى عنه في مكافحة هذه المشكلة المتعددة الأبعاد. ويتعين على كافة البلدان والمجتمع الدولي التقيد بالإعلان السياسي الصادر عن تلك الدورة، الذي التزمت فيه الدول الأعضاء بما يلي: (أ) تحديد عام ٢٠٠٣ كموعده مستهدف لإعداد استراتيجيات وبرامج جديدة أو محسنة لخفض الطلب على المخدرات، توضع

متوسط العمر المتوقع عند الولادة يفوق ٧٠ سنة بحلول عام ٢٠٠٥ ويفوق ٧٥ سنة بحلول عام ٢٠١٥، وينبغي للبلدان التي توجد بها أعلى مستويات للوفيات أن تجعل متوسط العمر المتوقع عند الولادة يفوق ٦٥ سنة بحلول عام ٢٠٠٥ ويفوق ٧٠ سنة بحلول عام ٢٠١٥.

٧٩ - وينبغي أن تسعى البلدان جاهدة إلى خفض معدلات وفيات الرضع والأطفال دون سن الخامسة، مع مراعاة الحالة الخاصة لكل بلد. وبحلول عام ٢٠٠٥، ينبغي أن تهدف البلدان ذات المستويات المتوسطة من حيث معدل الوفيات إلى إحراز معدل لوفيات الرضع يقل عن ٥٠ وفاة لكل ١٠٠٠ مولود، ومعدل لوفيات الأطفال دون سن الخامسة يكون أدنى من ٦٠ وفاة لكل ١٠٠٠ مولود. كما ينبغي أن يكون هدف جميع البلدان هو أن تحقق بحلول عام ٢٠١٥ معدلا لوفيات الرضع يقل عن ٣٥ وفاة لكل ١٠٠٠ من المواليد الأحياء ومعدلا لوفيات الأطفال دون سن الخامسة يكون أدنى من ٤٥ وفاة لكل ١٠٠٠ مولود.

٨٠ - وينبغي أن تخفض البلدان معدلات الوفيات النفاسية المسجلة لديها في عام ١٩٩٠ بمقدار الربع بحلول عام ٢٠١٥. وينبغي للبلدان ذات المستويات المتوسطة من الوفيات النفاسية أن تهدف إلى تحقيق معدل لهذه الوفيات يكون دون ١٠٠ وفاة لكل ١٠٠٠٠٠ من المواليد الأحياء بحلول عام ٢٠٠٥، ودون ٦٠ وفاة لكل ١٠٠٠٠٠ من المواليد الأحياء بحلول عام ٢٠١٥. أما البلدان ذات أعلى المستويات من الوفيات فينبغي أن تهدف إلى تحقيق معدل للوفيات النفاسية يكون دون ١٢٥ وفاة لكل ١٠٠٠٠٠ من المواليد الأحياء بحلول عام ٢٠٠٥ ودون ٧٥ وفاة لكل ١٠٠٠٠٠ من المواليد الأحياء بحلول عام ٢٠١٥.

يتمكنون من تقديم إسهامات في مجتمعاتهم. وينبغي أن تظل أولويات التعاون تشمل دعم الجهود الوطنية والمبادرات المحلية لكفالة الأمومة المأمونة، وتحصين الأطفال، وتعزيز تغذيتهم ونمائهم بشكل صحي، وحمايتهم من الموت من جراء الاجتفاف، والحد من تعرضهم للملاريا، وتمكينهم من فرص التعليم الابتدائي.

٨٥ - وينبغي لجميع الدول أن تتقيد بمعاهدة منظمة العمل الدولية المتعلقة بالقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال التي اعتمدت بالإجماع في عام ١٩٩٩، وتحديد مواعيد معينة للقضاء على عمل الأطفال.

٤ - العمالة

٨٦ - ألزم إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية المجتمع الدولي بتعزيز هدف العمالة الكاملة، بوصفها أولوية أساسية لسياساتنا الاقتصادية والاجتماعية وبتمكين جميع الناس رجالا ونساء من الحصول على سبل العيش المأمونة والمستدامة من خلال العمالة والعمل المنتجين والمختارين بحرية. وينبغي للحكومات ضمان أن يكون توفير فرص العمل عنصرا مركزيا من عناصر صياغة السياسات، وينبغي لها تحسين فرص العمل للفئات ذات الاحتياجات الخاصة، بواسطة سياساتها المتعلقة بالتعليم والتدريب والعمل. ونظرا لأن تحرير التجارة وتدفقات رؤوس الأموال لم يواكبهما قدر مماثل من الزيادة في حركة العمل والمهارات، فإن الحاجة تدعو إلى مبادرات خاصة لضمان عدم تأثير العولمة سلبا على العمل. وينبغي أن يكون هناك تكامل أفضل بين سياسات النمو الاقتصادي وسياسات توفير فرص العمل. ومن الضروري القيام برصد وتقييم أفضل لتفهم التكلفة الاجتماعية والبشرية والمالية للبطالة والعمالة الناقصة والعمل غير المنتج وذو النوعية الرديئة ولتقييم أثر السياسات

بالتعاون الوثيق مع الهيئات المعنية بالصحة العامة والرعاية الاجتماعية وسلطات إنفاذ القوانين؛ (ب) تحقيق نتائج ملحوظة وقابلة للقياس في ميدان خفض الطلب بحلول عام ٢٠٠٨. ومن المنتظر أن خطة العمل من أجل تنفيذ الإعلان الخاص بالمبادئ التوجيهية لخفض الطلب على المخدرات ستساعد جميع البلدان على التوصل إلى حلول مناسبة لإساءة استعمال المخدرات، بالاستناد إلى التقييمات المنتظمة للمشكلة، والمعارف المكتسبة من البحوث والدروس المستفادة من البرامج الماضية. وينبغي لجميع البلدان أن تنشئ، بالتشارك مع برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، نظما وطنية وإقليمية لرصد إساءة استعمال المخدرات وتيسر تبادل المعلومات بشأن أفضل الاستراتيجيات والممارسات.

٣ - الأطفال

٨٣ - شهدت الفترة منذ اعتماد اتفاقية حقوق الطفل في عام ١٩٨٩ وانهقاد مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل في عام ١٩٩٠ تقدما يفوق ما أحرز في أي فترة أخرى، مما يدل على أن الجهود المتضافرة للحكومات، إذا لقيت التحفز والدعم على الصعيد الدولي، يمكن أن تحقق نتائج ملموسة. بيد أن الحاجة تدعو إلى بذل جهود وطنية مكثفة بهدف احترام حقوق الطفل وحمايتها وإعمالها، والالتزام المجتمع الدولي وتعبئته لتحقيق معظم الأهداف التي تم تحديدها في مؤتمر القمة.

٨٤ - وينبغي إعطاء الأولوية للمجالات الثلاثة التالية: (أ) توفير التربية والرعاية والبيئة المأمونة التي تكفل للطفل البقاء، فينشأ معافى جسديا ويقظ الذهن ومتوازنا عاطفيا ومؤهلا اجتماعيا وقادرا على التعلم؛ (ب) فرصة إتمام مرحلة من التعليم الأساسي الجيد؛ (ج) بالنسبة للمراهقين، فرصة لتنمية قدراتهم الشخصية في بيعات مأمونة ومواتية بحيث

٩٠ - ومن المسائل الجديدة التي تظهر إلى حيز الوجود والتي تدعو الحاجة إلى معالجتها على المستوى الوطني خلال العقد المقبل وزيادة الصبغة غير الرسمية للعمالة، وزيادة عدد العاملين الفقراء، والاستراتيجيات الهادفة إلى زيادة أثر النمو الاقتصادي على العمالة.

٥ - الاندماج الاجتماعي

٩١ - يشكل الاندماج الاجتماعي شرطا مسبقا ونتيجة في آن واحد لتخفيف وطأة الفقر والبطالة؛ ويتطلب سياسات تشغيلية خاصة به لإقامة التوازن بين قوى التوحيد وقوى التشتيت. ويشكل تحقيق الوحدة والمحافظة عليها مع التنوع تحديا لجميع البلدان وحاجة ماسة في الدول التي شهدت صراعا اجتماعيا مطولا. وتحتاج استراتيجيات الاندماج الاجتماعي إلى عناصر سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية بغية معالجة الاستقطاب لدى الفئات القائمة على هويتها وعلى تهميش الفئات الضعيفة، ومن أجل ترسيخ التطوع وتعزيز المجتمع المدني ومعالجة العلاقات بين المجتمع المدني والحكومة بطرق تحسن التعاون والمشاركة. ويمكن أن تكون الأهداف الخاصة في مجال الاندماج الاجتماعي ذات صلة بالمشاركة على نطاق واسع في صنع القرارات والتمثيل المتوازن في الوسائط الصحفية ونشر التربية المدنية وإتماء مهارات العيش (مثل الحوار والمرونة وسعة الحيلة).

٦ - شيوخة السكان

٩٢ - أصبحت شيوخة السكان الآن ظاهرة عالمية ومتسارعة الخطى في البلدان النامية. ويتوقع أن يكون في العالم بليوناً شخصاً فوق عمر الستين (واحد من كل خمسة) في غضون ٥٠ سنة، وسيعيش أكثر من ٨٠ في المائة من هؤلاء في البلدان النامية. وتؤثر شيوخة السكان على نظم الدعم الاجتماعي والاقتصادي، بما فيها العمالة وأسواق رؤوس الأموال والمعاشات والخدمات الحكومية ونظم الدعم

والبرامج العامة على العمالة. وينبغي أن يكون هناك تبادل أكثر في التجارب المتعلقة بالسياسات والبرامج الناجحة بغية زيادة فرص العمل والحد من البطالة.

٨٧ - ويجب توفير مزيد من فرص التعليم على جميع المستويات لتوفير المهارات الكافية للقوة العاملة المتنامية لتأهيلها لاغتنام جميع فرص العمل التي تتوفر بشكل سريع التزايد في الاقتصاد العالمي. وسعياً لرفع الإنتاجية وتهيئة الظروف لتحقيق زيادات في الأجور الحقيقية، ينبغي النهوض بالتدريب المهني وأنواع التدريب الأخرى ذات العلاقة بالعمل.

٨٨ - ونظراً لكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم متفوقة في مجال خلق فرص العمل فإن على الاقتصادات النامية وتلك التي تمر بمرحلة انتقالية أن تشجع نمو هذه المؤسسات. ويمكن أن تشمل هذه التدابير توفير المعلومات عن الأسواق وتوفير هياكل دعم جديدة، مثل برامج ممارسة الأعمال الحرة، والائتمان، وبناء القدرات، والتدريب، مثلاً للوفاء بالمعايير الجديدة التي يجري وضعها في مجال التفاوض الدولي.

٨٩ - وعلى النحو الذي دعا إليه إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل الذي اعتمده مؤتمر العمل الدولي في حزيران/يونيه ١٩٩٨، ينبغي للمنظمات الدولية أن تدعم الجهود الرامية إلى النهوض بمبادئ وحقوق العمل المعترف بها في إعلان كوبنهاغن، عن طريق التعاون التقني والخدمات الاستشارية. وهذه المبادئ والحقوق هي: حرية تكوين الجمعيات والاعتراف بالحقوق في المفاوضات الجماعية على نحو فعال؛ والقضاء على جميع أشكال السخرة أو العمل الجبري؛ وإلغاء عمل الأطفال بصورة فعالة؛ والقضاء على التمييز في التوظيف والمهن.

المرشد الأول للتدابير المرتكزة على النتائج التي ينبغي اتخاذها في القطاعات المختلفة كل على حدة.

٩٥ - وينبغي لجميع البلدان أن تسعى جاهدة لتشجيع أنماط الاستهلاك المستدامة. وينبغي أن تكون الدول المتقدمة النمو في طليعة من يعمل لبلوغ ذلك الهدف؛ وينبغي للدول النامية السعي للتوصل إلى أنماط الاستهلاك المستدامة في عملها الإنمائية، بحيث تتفادى تكرار الأنماط السائدة في البلدان الصناعية، التي تضر بالبيئة وتبدد الموارد الطبيعية. وينبغي للحكومات النظر في إدماج نظام "الحاسبة الخضراء" التابع للأمم المتحدة في الحسابات القومية لأخذ تلك التكلفة بالحسبان. وينبغي لقطاع الأعمال التجارية تشكيل أنماط إنتاجية واستهلاكية أكثر استدامة عن طريق تعزيز مسؤولية المنتجين وتشجيع اتخاذ تدابير من قبيل عمليات التدقيق البيئي وتقييم الآثار البيئية وتطوير المنتجات "الخضراء". وينبغي دعم تدابير الكفاءة البيئية لتحسين كفاءة استخدام الموارد والحد من تيار التبريد.

٩٦ - وينبغي لجميع البلدان اتباع نهج متزن ومتكامل فيما يتعلق بالتجارة والتنمية المستدامة يقوم على الجمع بين تحرير التجارة والنمو الاقتصادي وحماية البيئة.

٩٧ - وينبغي لجميع البلدان، منفردة ومجمعة، اعتماد هدف تخفيض عدد الناس المحرومين من ماء الشرب والإصحاح بمقدار النصف. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو تقديم الدعم المالي والتقني للبلدان النامية لمساعدتها على بلوغ ذلك الهدف. ويتطلب توفير إمدادات مناسبة من الماء لكافة الاستعمالات نهجا متكاملا ومتعدد القطاعات بمشاركة الجميع، استنادا إلى اعتبارات جانب الطلب وجانب العرض على حد سواء وإلى بناء القدرات المحلية من أجل استخدام التكنولوجيا المناسبة. وينبغي تشجيع الاستثمارات العامة والخاصة لتحسين الإمداد بالماء ومعالجة مياه الصرف بما في

التقليدية. وتفرض شيوخة السكان مزيدا من الضغط على نظم الدعم التقليدية وتؤثر بصورة خاصة على الرعاية الصحية وأمن الإيرادات. وإن في صالح المجتمع عموما، في نفس الوقت، الاعتراف بالمسنين كمورد ثمين، خاصة نظرا لازدياد متوسط عدد السنوات المنتجة للمسنين. وينبغي تعزيز الأسرة وشبكات المجتمع المحلي ذات الأهمية الحيوية بالنسبة للسكان المسنين، لزيادة التماسك بين الأجيال، خاصة في البلدان النامية، حيث يؤدي العديد من أوجه التحديث والعولمة إلى انحلال سريع في الروابط الأسرية.

هاء - حماية البيئة والتنمية المستدامة

١ - المسائل المتعلقة بجدول أعمال القرن ٢١

والاستعراض الذي يجري كل خمس سنوات لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية

٩٣ - تشكل التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة عناصر مترابطة ومقوية لبعضها البعض في مجال التنمية المستدامة. ويتطلب تحقيق التنمية المستدامة إنجاز عدد من الأهداف المترابطة التي يعزز بعضها البعض الآخر.

٩٤ - ويشكل جدول أعمال القرن ٢١ والمبادئ المنصوص عليها في إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية والبيان الرسمي غير الملزم قانونا بمبادئ إدارة جميع أنواع الغابات وحفظها وتميئتها المستدامة، وكذلك أحكام جميع الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالبيئة والتنمية، أساسا للعمل على المستويات العالمي والإقليمي والوطني من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وينبغي أن يظل التنفيذ الكامل للالتزامات والمبادئ الواردة في هذه الاتفاقات الهدف المنشود في العقد المقبل. وقد أعادت الدول الأعضاء، أثناء الاستعراض الذي يجري كل خمس سنوات لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، التأكيد على الأهمية القصوى لجدول أعمال القرن ٢١ الذي ينبغي أن يظل

الجميع، ولا تقتصر المشاركة على الحكومة والهيئات التشريعية الوطنية فحسب، بل تشمل جميع أصحاب المصالح من المجتمع المدني.

١٠١- ولضمان النجاح في تنفيذ هذه السياسات، ينبغي تقوية القدرة المؤسسية. وينبغي أيضا إنشاء آلية لتنسيق الجهود داخل الحكومات وعلى الصعيدين الوطني والمحلي. وينبغي إنشاء وتعزيز وكالات حماية البيئة، لتحسين قدرة الحكومات على الانفاذ والرصد. وينبغي للدول الأعضاء أن تدعم دعما كاملا عمل المجالس الوطنية للتنمية المستدامة والتعاون بينها وبين نظرائها، سواء أكانت هذه المجالس تحت رعاية الحكومات أم شكلها المجتمع المدني.

١٠٢- ويلزم استمرار الجهود لتطوير واستخدام ونشر مؤشرات وطنية فعالة من حيث التكلفة لقياس مدى التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك البيانات والمعلومات المصنفة جنسانيا.

١٠٣- وينبغي أن يظل هدف التنفيذ الكامل للاتفاقات المتعلقة بالبيئة، وعلى الأخص اتفاقيات تغير المناخ والتنوع البيولوجي والتصحر والنفائيات الخطرة وقانون البحار، في مكان الصدارة بين أهداف المجتمع الدولي. وينبغي للبلدان التي لم تصدق بعد على بروتوكول كيوتو أن تتخذ الإجراءات اللازمة لدخول البروتوكول حيز التنفيذ بحلول عام ٢٠٠٢. وينبغي للدول المتقدمة النمو اتخاذ إجراءات محددة للوفاء بأهداف خفض انبعاث غاز الدفيئة التي التزمت بها بموجب البروتوكول، ضمن الأطر الزمنية المحددة.

٢ - مسائل بيئية محددة

التكنولوجيا الأحيائية

١٠٤- بوسع الهندسة الوراثية وغيرها من التكنولوجيات الأحيائية زيادة الإنتاجية في مجالات الزراعة والحراثة والسماكة وتحسين النوعية التغذوية للمنتجات الغذائية. بيد

ذلك تدابير المحافظة على الماء من قبيل تقدير القيمة الاقتصادية للماء وتسييره بطريقة مناسبة.

٩٨- وينبغي بذل مزيد من الجهود، بما في ذلك تعزيز التعاون الدولي، للتشجيع على المحافظة على الطاقة، وتحسين كفاءتها ودعم استخدام الطاقة المتجددة على نطاق أوسع. وينبغي تشجيع البحوث المتعلقة بموارد الطاقة المتجددة وتطوير استخدامها؛ وفي حالة الوقود الأحفوري، ينبغي تشجيع القيام بمزيد من البحوث المتعلقة بالتكنولوجيا الأكثر نظافة وتشجيع تطوير تلك التكنولوجيا وتطبيقها ونقلها.

٩٩- وحسبما تم الاتفاق أثناء الاستعراض الذي يجري كل خمس سنوات لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ينبغي لجميع البلدان أن تكمل صياغة استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة بحلول ٢٠٠٢. وبعد ذلك ينبغي إجراء استعراضات منتظمة للتقدم المحرز وتبادل التجارب بين الحكومات. وينبغي العمل بنشاط على تشجيع اعتماد المجموعات الرئيسية لعمليات جداول عمل محلية للقرن ٢١ وغيرها من المبادرات. وسعيا إلى تعزيز أثر هذه العمليات، خاصة في أقل البلدان نموا، ينبغي خلق أطر سياسات وطنية وأطر مالية داعمة، كما ينبغي لبرامج المساعدة الإنمائية الدولية أن تصبح أكثر استجابة لخطط العمل التابعة لجداول أعمال القرن ٢١ المحلية. وينبغي إدماج قواعد وأدوات الإدارة الرشيدة للمدن في عمليات جداول أعمال القرن ٢١ المحلية.

١٠٠- وينبغي أن يتشكل إطار السياسات الداعم للتنمية المستدامة من مجموعة واسعة النطاق من الصكوك المتعلقة بالسياسات، بما في ذلك القوانين والأنظمة الوطنية، والتدابير الاقتصادية من قبيل إدماج التكلفة البيئية في أسعار السوق، وتحليل الآثار البيئية ونشر المعلومات. وينبغي أن تكون عملية صياغة هذه السياسات وتنفيذها عملية شفافة ويشارك فيها

وينبغي لها أيضا أن تساهم في الجهود المبذولة على الصعيد الدولي لزيادة الآثار الإيجابية للتكنولوجيات الأحيائية في مجال الزراعة إلى أقصى حد ممكن والتقليل من آثارها السلبية إلى أقصى حد ممكن، ومن ذلك الجهود التي تبذلها لجنة دستور الأغذية المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية واللجنة الحكومية الدولية المعنية بالموارد الوراثية في مجال الأغذية والزراعة. وعلى الفاو وغيرها من المنظمات المعنية بالتنمية الزراعية أن تساعد البلدان النامية على إعداد سياسات لتشجيع الاستخدام الآمن للتكنولوجيات الأحيائية من أجل التنمية.

الحرجة المستدامة

١٠٧ - لا تزال الأحراج تلتف في البلدان النامية، ويرجع ذلك أساسا إلى احتياج الأراضي لأغراض الزراعة وغيرها من الأغراض. وتواجه الأحراج في كل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية طائفة من الضغوطات من قبيل الطلب على المنتجات الخشبية، والطلب على الأحراج للأغراض الترويجية، والتلوث الجوي، والطلب على حطب الوقود، وحرائق الأحراج. ويهدد تقلص أو تدهور الموائل حياة الجينات والأنواع ومستويات النظم الإيكولوجية، مما يهدد قدرتها على توفير المنتجات والخدمات الرئيسية.

١٠٨ - وقد أحرز بعض التقدم في مواجهة ظاهرة إتلاف الأحراج وتدهورها والسعي إلى إدارة جميع الأحراج إدارة مستدامة. ويواصل المجتمع الدولي حوارته بشأن قضايا الحرجة من خلال المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات (الذي كان يعرف سابقا بالفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات) الذي أوصى في اجتماعه الأخير المجلس الاقتصادي والاجتماعي من خلال لجنة التنمية المستدامة بإنشاء منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات بغرض تيسير وتعزيز الترتيبات الدولية الطويلة الأجل الهادفة إلى إدارة وحماية جميع أصناف

أن الهندسة الوراثية الزراعية قد ركزت حتى الآن على زيادة كفاءة الإنتاج في مجال الزراعة الكثيفة الحديثة. ويلزم إجراء مزيد من البحوث بشأن السلامة الأحيائية وتطبيقات الهندسة الوراثية على الزراعة المستدامة في البلدان النامية. ويلزم اتخاذ تدابير خاصة على الصعيد الدولي لكفالة تخصيص ما يكفي من الموارد للبحوث التكنولوجية الأحيائية بشأن قضايا ذات أهمية كبيرة بالنسبة للبلدان النامية، من قبيل المحاصيل المتحملة للجفاف والتثبيت البيولوجي للنيتروجين. وهناك حاجة أيضا إلى زيادة مشاركة البلدان النامية في البحث في مجال التكنولوجيات الأحيائية وتطويرها وتطبيقها. وينبغي أن تسهم المنظمات الدولية كمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية في هذه الجهود.

١٠٥ - وينبغي لجميع البلدان أن تصدق على اتفاقية التنوع البيولوجي وتساهم في حفظ الموارد البيولوجية واستخدامها المستدام وفي تقاسم فوائدها استخدام الموارد الوراثية بصورة عادلة. وعليها إنجاز تنقيح المشروع الدولي للموارد الوراثية النباتية في مجال الأغذية والزراعة، الذي يهدف إلى ضمان استكشاف الموارد الوراثية النباتية وجمعها وحفظها وتقييمها واستخدامها وتوافرها في انسجام مع اتفاقية التنوع البيولوجي. وينبغي أن تنفذ هذه الاتفاقات وما يتصل بها من اتفاقات منظمة التجارة العالمية، بما فيها الاتفاق بشأن حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، تنفيذا متسقا من أجل تعزيز التنمية الزراعية المستدامة.

١٠٦ - وينبغي لجميع البلدان أن توقع وتصدق على بروتوكول كارتاجينا بشأن السلامة الأحيائية الذي يتناول انتقال الكائنات الحية المحورة عبر الحدود وينبغي لها أن تدعم تنفيذه الفعلي. وينبغي للبلدان والمنظمات الدولية أن تزيد من تعزيز البحث بشأن المخاطر البيئية والصحية التي تنطوي عليها الهندسة الوراثية وغيرها من التكنولوجيات الأحيائية.

١١٠ - وقد كان السكان الحضريون يمثلون في عام ١٩٥٠ أقل من ٣٠ في المائة من سكان العالم، وبحلول عام ٢٠٢٠ سيمثلون ٦٠ في المائة وسيفوق معدل النمو الحضري في البلدان النامية معدل النمو الحضري في البلدان المتقدمة النمو بخمسة أضعاف. وكانت سياسات منع توافد المهاجرين الحضريين عديمة الجدوى وبينت التجربة أنه لا بد من إدارة عملية التحضر إدارة جيدة على المدى الطويل. وكما جاء في جدول أعمال المؤئل فإن المستوطنات الحضرية التي تخطط وتدار بصورة ملائمة، تبشر بنجاح التنمية البشرية وحماية الموارد الطبيعية للعالم من خلال قدرتها على إعالة أعداد هائلة من البشر والحد في الوقت نفسه من نطاق تأثيرها على البيئة الطبيعية. بيد أن ثلث السكان الحضريين تقريبا في البلدان النامية يعيشون في المستوطنات أو في الأحياء الفقيرة التي تفتقر إلى مرافق المياه والتصحاح والصحة والتعليم. وفي إطار الجهود المبذولة لمعالجة هذه المشكلة، ينبغي لجميع البلدان أن تدعم مبادرة المدن الخالية من الأحياء الفقيرة والبرامج الوطنية والدولية المماثلة بغية تحقيق تحسن ملموس في حياة ١٠٠ مليون ساكن من سكان الأحياء الفقيرة على الأقل بحلول عام ٢٠٢٠.

١١١ - وللتخفيف من أثر الكوارث المتزايدة، سواء منها الكوارث الطبيعية أو الكوارث الواقعة بسبب الإنسان، هناك حاجة إلى وضع نظم لتحديد وتقييم المخاطر وأوجه الهشاشة في المناطق المعرضة للكوارث وإدماجها في عملية تخطيط وتصميم المستوطنات البشرية. ويلزم أن تتخذ الإجراءات على المستويات الحكومية المناسبة، بالتشارك مع القطاع الخاص والجماعات المحلية، لتجسيد القدرة على التهيؤ للكوارث ومواجهتها بشكل منسق على مستوى التخطيط ومرن على مستوى التنفيذ.

الغابات في العالم. وعلاوة على القضايا المؤسسية والقانونية، هناك قضايا أخرى يمكن معالجتها ومنها الأسباب الأساسية لإتلاف الأحراج وتدهورها، والحاجة إلى التخطيط في قطاع الغابات من خلال نهج البرامج الحراجية الوطنية، التي تشمل مساهمة قطاع الغابات في تأمين أسباب المعيشة المستدامة؛ وحفظ الغابات والمناطق المحمية؛ والاحتياجات الحرجية الخاصة بكل من البلدان ذات النسبة المنخفضة من الغطاء الحرجي والبلدان الجزرية الصغيرة النامية؛ وتقييم الغابات؛ وحفظ التنوع البيولوجي الحرجي، وإدارة الغابات في مستجمعات المياه؛ وحرائق الغابات؛ وحفظ التربة والمياه؛ والمتاجرة بالمنتجات الحرجية وأثرها على البيئة؛ ونقل التكنولوجيا؛ والحاجة إلى زيادة الموارد المالية من أجل الإدارة المستدامة للأحراج.

واو - المستوطنات البشرية

١٠٩ - تضمن جدول أعمال المؤئل الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (المؤئل الثاني) موضوعين هما "توفير المأوى اللائق للجميع" و"تنمية المستوطنات البشرية المستدامة في عالم آخذ في التحضر". ويقوم الفقراء الحضريين بإنتاج الجزء الأعظم من المأوى في البلدان النامية، وينبغي أن تدعم السياسات الوطنية هذه المبادرات بمنح ضمانات الحيازة من أجل اجتذاب الموارد، والجهود والاستثمارات، وتوفير الخدمات الحضرية وتحسين سبل الحصول على الائتمانات. وهناك أيضا حاجة إلى الإدارة الجيدة للشؤون الحضرية لتعزيز تنمية المستوطنات البشرية المستدامة. وينبغي لجميع الحكومات، والسلطات المحلية، وشركاء المجتمع المدني دعم الحملة العالمية لإدارة الشؤون الحضرية والحملة العالمية لضمان الحيازة باعتبارهما وسيلتين استراتيجيتين لتنفيذ جدول أعمال المؤئل تنفيذا فعالا.

زاي - حقوق الإنسان والحكم السليم

السياسية بأشكال من الحكم المشترك تكفل أيضا المشاركة الواسعة في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية.

١١٦ - وينبغي أن تركز إدارة الشؤون الاقتصادية على التفاعل القائم بين مؤسسات الدولة والأسواق. وينبغي إكمال عملية تطوير الاقتصادات الموجهة إلى السوق بإعادة تحديد مهام الدولة القومية في مجال إدارة الشؤون السياسية والاقتصادية، ولا سيما بالنظر إلى العولمة والتغيرات التكنولوجية. وتقتضي العلاقة بين القطاعين العام والخاص أن تقوم السياسات العامة بتهيئة بيئة ملائمة لتنمية القطاع الخاص. وينبغي أن توفر نظم إدارة الشؤون الوطنية والدولية الأطر القانونية والمؤسسية التي تدعم الأسواق وتضبط أنشطة القطاع الخاص. وعلى الصعيد الدولي تؤكد العولمة ضرورة وضع نظم اقتصادية دولية فعالة تستند إلى الاتفاقات الحكومية الدولية.

١١٧ - وعلى الصعيد الوطني، ينبغي للحكومات أن تستعرض باستمرار مهامها الأساسية وتطور قدراتها في مجال السياسة العامة وترتيباتها المؤسسية لتعزيز التنمية. وينبغي لها أن تعتمد نفقات عامة ورسوما وسياسات تنظيمية وتنافسية تمزج بين الفعالية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية. وينبغي للدولة أن تعمل على ضبط نظم الضمان الاجتماعي الكفيلة بتوفير الحماية من المخاطر الأساسية كالشيخوخة والمرض والبطالة.

١١٨ - ولتنفيذ السياسات العامة بصورة فعالة، تحتاج الحكومات إلى ما يكفي من القدرات التنظيمية والإدارية. وينبغي إصلاح القطاع العام والإدارة واعتماد نهج إدارية جديدة حتى يتسنى للخدمة المدنية توفير خدمات عامة ذات جودة عالية. وينبغي العمل باستمرار على تحديث نظم إدارة الموارد المالية والبشرية والمعلومات في القطاع العام. وينبغي إنفاذ الإجراءات التي تكفل محاسبة العمليات الحكومية

١١٢ - ينبغي لجميع البلدان والشعوب أن تلتزم بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل.

١١٣ - وينبغي لجميع الحكومات أن تكفل المشاركة الكاملة للمرأة وتمكينها التام على جميع مستويات اتخاذ القرارات؛ والمساواة بين الجنسين؛ والمشاركة الفعالة للمجتمع المدني (القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية)؛ وفعالية اللامركزية في السلطة، حسب الاقتضاء؛ وضمان وصول الجميع إلى مصادر المعرفة والمعلومات والتعليم؛ والإنصاف وإعطاء الفقراء فرصة للتعبير؛ والتعددية السياسية والثقافية وحرية تكوين الجمعيات والتعبير؛ وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان؛ والشرعية وتوافق الآراء بشأن القرارات المجتمعية، والمواقف والقيم التي تعزز المسؤولية والتضامن والتسامح.

١١٤ - ويقتضي ضمان سيادة القانون وجود جهاز قضائي مستقل ونظام عادل لمنع الجريمة والعدالة الجنائية وترويج الحكومات لثقافة تقوم على الشرعية. وينبغي تحسين أداء نظم العدالة الجنائية عن طريق زيادة فعاليتها، كنظم مكافحة الجريمة، وزيادة إنصافها وحمايتها لحقوق الإنسان.

١١٥ - وينبغي تكثيف مشاركة المجتمع المدني في عملية اتخاذ القرارات العامة وزيادة درجة الشفافية والمحاسبة في القطاع العام. وينبغي أن تقوم العلاقة بين الدولة والمواطن على السياسات التي تكفل للفرد حقوقه وحياته الأساسية بشكل يسمح للمبادرات الشخصية بالإسهام في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وينبغي إكمال مشاركة المجتمع المدني في العملية

طاء - الإجراءات المتعلقة بالبلدان ذات الحالات الخاصة

١ - أفريقيا وأقل البلدان نموا

١٢٢ - ينبغي للمجتمع الدولي أن يجدد التزامه بمنح أولوية خاصة للاحتياجات الإنمائية لأفقر البلدان في العالم، ولا سيما أقل البلدان نموا والبلدان الأفريقية. وقد أكد تقرير الأمين العام عن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها (A/52/871-S/1998/318) الصلة بين السلم والتنمية، وتضمن جملة من التوصيات الرامية إلى معالجة الأسباب السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية للنزاعات في المنطقة بصورة متكاملة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يكفل تنفيذ هذه التوصيات. كما إن على البلدان المانحة وأقل البلدان نموا على السواء أن تفي بنفسها بالالتزامات التي أخذتها على عاتقها في برنامج عمل أقل البلدان نموا للتسعينات.

١٢٣ - ويجب إيجاد حل طويل الأمد لمشكلة الدين التي تعاني منها أفريقيا وأقل البلدان نموا. وينبغي للجهات المانحة كفاءة التمويل الكامل لمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وينبغي للدائنين الرسميين تحويل جميع ما تبقى من الدين الثنائي الرسمي لأفقر البلدان الأفريقية إلى منح. وينبغي أن يكون تخفيف الدين إضافة لا استبدالاً لشكل من أشكال المساعدة (كالمساعدة الإنمائية الرسمية) بشكل آخر.

١٢٤ - وينبغي للبلدان المانحة أن تزيد من حجم المساعدة الإنمائية الرسمية لتلك البلدان وأن تضمن أن يتم صرف ٥٠ في المائة على الأقل من المعونة الموجهة لأفريقيا في البلدان المتلقية وأن تعيد هيكلة هذه المعونة بحيث تنصب في القطاعات ذات التأثير الشديد، ومنها إمداد الأرياف بالماء وتوفير التعليم الأساسي والرعاية الصحية الأولية. كما ينبغي للمانحين أن يوجهوا المساعدة نحو تحسين المهارات وتعزيز التجارة وذلك لتمويل الاستثمارات في الهياكل الأساسية

والسياسات التي تضمن السلوك الأخلاقي وتنفادي الفساد. وينبغي أن تكفل نظم الحكم دوراً مناسباً لكل جهاز من الأجهزة الحكومية، ولا سيما الجهاز التشريعي، أن تقيم جهازاً قضائياً مستقلاً، وهذا يتطلب قوانين دستورية وإدارية مناسبة. وينبغي العمل قدر الإمكان على لا مركزية الشؤون المالية والإدارية.

حاء - الثقافة والتنمية

١١٩ - أكدت اللجنة العالمية المعنية بالثقافة والتنمية (١٩٩٥) بصورة مقنعة أن التنمية المستدامة والازدهار الثقافي لا ينفصلان. فالثقافة فيض من الذكريات والدلالات والشائج. وهي تشمل في طياتها التراث الذي ترتكز عليه الهويات الجماعية والإبداع الذي يمكّن الناس من إثراء هذه الهويات وتجديدها. وتوفر الثقافة للأفراد والمجتمعات ما يحتاجونه من طاقات ومن عوامل التماسك لمواجهة التغيرات السريعة والغموض السائد في عالم آخذ في التعقيد. وهي عامل من عوامل النمو الاقتصادي أيضاً، إذ أن التراث الثقافي والسياحة الثقافية والصناعات الثقافية تساهم إسهاماً كبيراً في توليد الدخل وخلق فرص العمل.

١٢٠ - وعلى هذا الأساس، فإن التنوع الثقافي، شأنه شأن التنوع البيولوجي، أساسي لتحقيق التنمية المستدامة إذ يسمح ذلك لأي شعب من شعوب العالم أن يجد سبيله بنفسه إلى التنمية دون فقدان هويته. وضغوطات العولمة تزيد من ضرورة وضع استراتيجيات لمواجهة هذا التحدي.

١٢١ - وقد اعتمد المؤتمر الدولي الحكومي للسياسات الثقافية من أجل التنمية (ستكهولم، ١٩٩٨) هذه الرؤية المزدوجة، فأوصى الحكومات بجعل السياسة الثقافية أحد العناصر الأساسية للاستراتيجية الإنمائية، ودعا صراحة إلى دمج المنظور الثقافي في الاستراتيجية الإنمائية الدولية المقبلة.

والتجهيز الموجهة على وجه الخصوص إلى صغار حاملي السندات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في أفريقيا وأقل البلدان نموا. كما ينبغي إتاحة الدعم التقني لتلك البلدان التي ترغب في إنشاء مجالس وطنية تُعنى بالتنوع بغرض جمع المنظمات الحكومية ومنظمات القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية الأخرى كي ترسم وتنفذ استراتيجيات وطنية لأغراض التنوع.

١٢٨ - وينبغي للبلدان المانحة والمؤسسات الدولية أن تسهل نقل التكنولوجيات الممولة من القطاع الخاص فضلا عن القطاع العام إلى أفريقيا وأقل البلدان نموا. وينبغي إيلاء اعتبار خاص للتكنولوجيات الإحيائية التي بمقدورها المساعدة على حل مشاكل الأمن الغذائي لأفريقيا وأقل البلدان نموا. كما ينبغي أن يدعم المانحون تبادل الخبرات بين البلدان وفيما بينها وأن يقدموا مساعدة مالية إضافية إلى صندوق اليونسكو الدولي للتنمية التكنولوجية في أفريقيا. وينبغي للمجتمع الدولي أن يستعرض الوسائل التي يمكن بواسطتها استخدام نظم الملكية الفكرية لضمان وصول البلدان الأكثر فقرا إلى الأدوية الوقائية والعلاجية.

١٢٩ - وينبغي للأعضاء في منظمة التجارة العالمية أن يعيدوا النظر في الاتفاق المتعلق بالجوانب التجارية في حقوق الملكية الفكرية لمساندة قضية الصحة العامة في أفريقيا وأقل البلدان نموا.

٢ - الدول الجزرية الصغيرة النامية

١٣٠ - وينبغي لجميع الأطراف أن تنفذ على المستوى الوطني والإقليمي والدولي السياسات والإجراءات والتدابير التي نص عليها برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. ومع التسليم بأن هذه الدول هي المسؤولة على السعي لتحقيق التنمية المستدامة، فإنه ينبغي لكل الشركاء أن يعملوا على إيجاد مناخ مساعد لدعم

المادية في أفريقيا وأقل البلدان نموا مما يساعد على جلب الاستثمار الخاص. وينبغي للمعونة أن تكون غير مشروطة لبلوغ درجة أكبر من الفاعلية.

١٢٥ - إن نصيب أفريقيا وأقل البلدان نموا من إجمالي تدفقات رأس المال الدولي الخاص هو ٥ في المائة وأقل من ٢ في المائة على التوالي. ويوجه القسط الأكبر منها على نحو غير متوازن إلى الأنشطة الاستخراجية في قطاعات النفط والمناجم والحراثة مما يجعل أثار الروابط الأمامية والخلفية على تلك الاقتصادات محدودة. ولذلك ينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تشجع مزيدا من استثمار القطاع الخاص في قطاعات أخرى في أفريقيا وأقل البلدان نموا.

١٢٦ - وينبغي إلغاء جميع التعريفات الجمركية والحصص المفروضة على صادرات أقل البلدان نموا. وينبغي لجميع البلدان أن تخفض من سقف هذه التعريفات ونظامها التصاعدي حتى تشجع التنوع العمودي في أفريقيا وأقل البلدان نموا. كما ينبغي للبلدان المانحة أن تتيح دعما إضافيا للإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة حتى تعزز قدرة العرض لأقل البلدان نموا، كما ينبغي إيلاء اهتمام خاص لمساعدة البلدان الأفريقية على الاستفادة من التجارة الالكترونية وإتاحة مزيد من الموارد لمساعدة هذه البلدان وأقل البلدان نموا على تطوير قدراتها التفاوضية في مجال التجارة.

١٢٧ - وينبغي أن تقدم البلدان المانحة مساعدة مالية لبرنامج التنوع الاقتصادي لأفريقيا. كما ينبغي تقديم دعم إضافي لوكالات الأمم المتحدة لتمكينها من مساعدة البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا على زيادة قدرتها التنافسية في مجال التجارة. وينبغي أن يتم توسيع الحساب الثاني للصندوق الموحد للسلع الأولية بحيث يشمل تمويل الأبحاث والتنمية، والخدمات الإرشادية وأبحاث التكيف في مجال الإنتاج

للمانحين أن يأخذوا في اعتبارهم هذه المتطلبات. وينبغي للبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية المتعددة الأطراف أن تزود البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية بالمساعدة المالية والتقنية لتشييد مرافق النقل والتخزين وسائر مرافقها المتصلة بالعبور وصيانتها وتطويرها.

٤ - البلدان في مرحلة ما بعد الصراع

١٣٤ - ينبغي أن يتم تحديد الأسباب الجذرية للصراع في مجتمع خارج من حالة حرب أو اضطرابات حادة ومعالجتها بغية بلوغ الهدف الأهم المتمثل في تلافي حدوث الحرب أو الفوضى من جديد، الأمر الذي يعني عادة الخروج عن الأولويات وعن طريقة توزيع الموارد التي تطبق في الحالات العادية.

١٣٥ - ويتطلب بناء السلم استراتيجية سياسية وبرنامج مساعدة يدعمها بعضهما بعضا وتتجسد فيهما حقوق الإنسان والاعتبارات الثقافية والبرامج الإنسانية والإنمائية. وينبغي للبرامج الإنمائية والإنسانية أن تسهم في دعم السلم وتلافي تجدد الصراع، فضلا عن تحسين ظروف العيش والتخفيف من وطأة الشدائد. ويجب أن يتبع التنسيق الهادئ للإغاثة في حالات الطوارئ والإصلاح وإعادة البناء، وهي أمور يجب أن تنصهر بدورها في الأنشطة الإنمائية العادية.

١٣٦ - إن بإمكان الشروع المبكر في أنشطة إعادة البناء والتنمية، بالتوازي مع المساعدة الإنسانية في بيئة ما بعد الصراع، أن يكمل الاستقرار السياسي ويدعمه. ويمكن القيام ببعض أنشطة الإصلاح وإعادة البناء وبعض الأعمال الإنمائية، حتى إبان الصراع الفعلي، باستثناء المراحل الأشد حدة، مما يمكن من التخفيف من حالة الضعف على المدى الطويل والمدى القصير معا. وينبغي أن يكون الهدف ضمان أن يتم حل النزاع على أساس دائم وأن تعود عملية التنمية الطويلة المدى والمستدامة في أسرع أجل ممكن.

الدول في هذا المجال. وينبغي تركيز العمل على تعزيز الاستثمار وتعبئة الموارد ونقل التكنولوجيات السليمة بيئيا ودعم بناء القدرات.

٣ - البلدان النامية غير الساحلية

١٣١ - يشكل عدم النفاذ الإقليمي إلى البحر والانعزال عن الأسواق العالمية وتكاليف العبور الباهظة وأخطاره عوائق حادة أمام التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان النامية غير الساحلية. وينبغي لهذه البلدان وجيرانها بلدان العبور أن تعزز التعاون والمشاركة على المستويات الإقليمية ودون الإقليمية والثنائية بشأن جملة من الأمور منها تحسين الهياكل الأساسية المادية لنظم النقل العابر، وإقامة المشاريع الاقتصادية المشتركة في مجال النقل العابر، ووضع الترتيبات النازمة لعمليات النقل العابر، وتبسيط إجراءات العبور والوثائق ومؤامتها وتوحيدها (كما في ذلك من خلال استخدام تكنولوجيات المعلومات) وتحسين المؤسسات والموارد البشرية التي تهتم بالنقل العابر.

١٣٢ - وينبغي لجميع الدول والمنظمات الدولية والمؤسسات المالية أن تنفذ الإجراءات المتصلة بمحاجات البلدان النامية غير الساحلية ومشاكلها التي تم الاتفاق بشأنها في القرارات والإعلانات التي اعتمدها الجمعية العامة وفي نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية وفي الإطار العالمي للتعاون في مجال النقل العابر بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية وبين جماعة المانحين. كما ينبغي لها أيضا أن تأخذ في اعتبارها الكامل التوصيات والنتائج المتفق عليها في الاجتماع الرابع للخبراء الحكوميين من البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية وممثلي البلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية.

١٣٣ - وينبغي أن يتم دمج تحسين مرافق وخدمات النقل العابر في الاستراتيجيات الشاملة للتنمية الاقتصادية في البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، كما ينبغي

الهيكلية أن تكون "مؤاتية للسلم"، وأن يتم تخفيف الشروط وضمان توفير التمويل الملائم.

٥ - البلدان التي ينتشر فيها فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) على نطاق واسع

١٤٠ - إن لانتشار الواسع لفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وبخاصة بين الأفراد الذين هم في أوج سنى عطائهم، في بلدان عديدة في أفريقيا جنوب الصحراء وعلى نحو متزايد في جنوب آسيا وجنوب شرقها، آثارا مخزنة، منها التمزق الاجتماعي والدمار الاقتصادي.

١٤١ - ويجب على استراتيجيات التنمية للعقد المقبل - لا سيما تلك التي تتعلق بتخفيف الفقر والتنمية الاقتصادية - أن تأخذ تماما في اعتبارها فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب. ذلك أن هذا الوباء قد قلل من المكاسب الإنمائية التي تحققت بشق الأنفس؛ ولم يؤثر سلبا على العمر المتوقع ومعدلات وفيات الأطفال فحسب، بل أثر كذلك على التعليم والعمالة (وبخاصة إتاحة اليد العاملة الماهرة) وحقوق الإنسان.

١٤٢ - ينبغي لجميع الحكومات، فرادى ومجموعة، أن تسعى إلى تخفيض معدلات العدوى بفيروس نقص المناعة البشرية بنسبة ٢٥ في المائة في البلدان الأكثر تضررا بحلول سنة ٢٠٠٥، وعلى نطاق عالمي بحلول سنة ٢٠١٠. كما ينبغي لجميع البلدان أن تضمن أن يحصل ٩٠ في المائة من الشباب على الأقل على المعلومات والتعليم والخدمات التي يحتاجونها لحماية أنفسهم من عدوى فيروس نقص المناعة البشرية بحلول عام ٢٠٠٥، وأن تصل تلك النسبة إلى ٩٥ في المائة بحلول عام ٢٠١٠. وتتطلب تلك الأهداف ردودا شاملة ومتعددة القطاعات تشمل نطاقا واسعا من الجهات الفاعلة.

١٣٧ - إن إعادة بناء هياكل الحكم، وبخاصة على المستوى المحلي، وبناء الروابط المجتمعية من العناصر الهامة للإصلاح وبناء السلم في فترة ما بعد الصراع. فتنظيم استعمالات الأراضي والإسكان وحقوق الملكية، فضلا عن استعادة مؤسسات الحكم المحلي الفعالة، هي تدابير ضرورية لبناء الثقة بعملية الإصلاح وحفز الاستثمار في أنشطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

١٣٨ - وينبغي للبلدان المانحة أن توفق الإجراءات الرامية إلى إطلاق الأموال المرصودة للطوارئ والتعمير وأن تضع آليات تمويلية مرسومة خصيصا لتلبية احتياجات الإصلاح. وينبغي أن يوجه الدعم الدولي على وجه الخصوص إلى تسريح الجنود القدامى وإعادة تأهيلهم؛ وإلى إصلاح الهياكل الأساسية المادية؛ وإصلاح الهياكل الأساسية الاجتماعية، وبخاصة المدارس والمرافق الصحية، المياه والصرف الصحي؛ وفوق كل ذلك إيجاد فرص للعمالة والحد من الفقر والفوارق الاجتماعية.

١٣٩ - وينبغي أن يتم تخفيف الشروط المالية التي تملئها مؤسسات الإقراض الدولية، حيث تكون قدرة بلد ما على التنمية قد قوضها الصراع. كما ينبغي وضع تدابير خاصة لمساعدة تلك البلدان الخارجة من الصراعات على تحرير متأخراتها المستحقة لمؤسسات بريتون وودز ولتمكينها من الاستفادة من المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وقد يتطلب تفادي الصراع، بما فيه بناء السلم في فترة ما بعد الصراع، صرفا عاجلا للأموال لدعم الدولة خلال عملية التحول السياسي. وينبغي تفادي فرض الشروط التي تتضارب مع عملية السلام وعمليات التقليل من التمويل الدولي عندما تكون حكومة ما بصدد بذل مجهودات تدعمها القوى الشعبية لإحلال المصالحة أو تنفيذ اتفاقات السلام. وعندما يلزم إجراء إصلاح اقتصادي، ينبغي لبرامج التكيف

الاستراتيجية سوف تنقصها المصدقية. وبإمكان الحكومات أن تعالج هذه المسائل في سياق عملية الأمم المتحدة لتمويل التنمية وفي عمليات استعراض المؤتمرات العالمية ومتابعتها المنسقة. وحتى تتمكن الحكومات من القيام بمسؤولياتها فيما يتصل بالتنفيذ على المستوى الوطني، ينبغي لها أن تطور من شراكاتها مع السلطات المحلية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمرأة والشباب والفئات الضعيفة والمحرومة.

١٤٥ - وينبغي أن يجري رصد دوري لما حققته سياسة الاستراتيجية الراهنة وأهدافها الكمية على المستوى الوطني والإقليمي والدولي. وتقوم العديد من المنظمات الدولية بجمع مؤشرات إضافية لتقييم التطور باتجاه تحقيق أهداف التنمية، وذلك إلى حد كبير كنتيجة للمؤتمرات العالمية. وقد حركت هذه المبادرات الجهود الرامية إلى تحسين التعاريف وطرق جمع البيانات وإجراءات التقدير.

١٤٦ - ويعتمد مدى قدرة البلدان على إتاحة مثل هذه المعلومات إلى حد كبير على توفر البيانات الأساسية التي يتم جمعها عبر نظام الإحصاء الوطني. غير أن توفر هذه البيانات تحدده العوامل المالية والتاريخية على حد سواء، في حين لا تزال مشاكل النوعية وحُسن التوقيت وتوافر البيانات قائمة. وبما أنه يتم تمويل أنشطة الإحصاء غالباً تمويلًا غير كاف، وبخاصة في البلدان النامية، فإن عدد المجالات الموضوعية التي تشملها هذه الأنشطة وتواتر عمليات جمع البيانات تكون محدودة في أغلب الأحيان. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المفاهيم والطرق، في الحالات التي يكون فيها الطلب على البيانات بخصوص مواضيع خاصة جديدًا نسبيًا، يمكن ألا تكون قد صيغت واختُبرت على نحو ملائم. فينبغي لجميع البلدان أن تواصل جهودها لتحسين قدرتها على رصد تنفيذ أهدافها الإنمائية وبخاصة تلك الواردة في هذه الاستراتيجية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعزز تلك الجهود بتوفير الدعم المادي والموارد على حد سواء.

فينبغي للجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف أن تعمل مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب في سياق إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لتنسيق أنشطة التعاون الإنمائي بشأن متلازمة نقص المناعة المكتسب. وينبغي أن تدعم البلدان المانحة التعاون داخل الأقاليم وفيما بينها لتقاسم أحسن الممارسات الطبية بشأن الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). كما ينبغي للحكومات المانحة أن تعمل مع الصناعة الصيدلانية لتطوير لقاح فعال وفي متناول اليد ضد فيروس نقص المناعة البشرية وتتيح الأدوية المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية على نحو واسع في البلدان النامية. وبالإضافة إلى ذلك، توجد حاجة لتطوير استراتيجيات للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) ومراقبته في حالات الطوارئ وحالات الصراع.

رابعاً - التنفيذ والمتابعة

١٤٣ - يتطلب تنفيذ الاستراتيجية تنفيذًا ومتابعة متكاملين ومتناسكين لتوصيات والتزامات المؤتمرات العالمية، بما في ذلك عمليات استعراض السنوات الخمس التي تمت بشأنها مؤخرًا، ولبقية الاتفاقات الرئيسية الأخرى بشأن التنمية. وتقع المسؤولية الأولى على الحكومات فيما يتصل بتنفيذ هذه النتائج والاستراتيجية. ذلك أن الإرادة السياسية، على المستويين الوطني والدولي، ضرورية إذا ما أريد تحقيق أهداف الاستراتيجية. فيلزم وجود التزام سياسي قوي من قبل المجتمع الدولي لتعزيز التعاون الدولي لأغراض التنمية.

١٤٤ - وبالإضافة إلى الإرادة السياسية، يلزم تحديد وتعبئة الموارد المالية والبشرية التي سيتطلبها تنفيذ الاستراتيجية الحالية. وفي غياب برهان واضح على أن الدعم السياسي للاستراتيجية تسانده الموارد اللازمة لتنفيذها فإن هذه

١٤٧ - وعلى أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومنظماتها وهيئاتها مسؤولية خاصة في السعي لبلوغ أهداف الاستراتيجية الحالية ومقاصدها وفي مواصلة استعراض التقدم المحرز. وينبغي للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يكفلا تحقيق ذلك. فالجمعية العامة ينبغي لها أن ترصد تنفيذ الاستراتيجية في سياق عملها على متابعة المؤتمرات واجتماعات القمة، تحت بند خاص يتم إدراجه في جدول الأعمال بصفة دورية. والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ينبغي له أن يواصل مساعدة الجمعية العامة في هذا العمل بتقديم توصيات إليها بشأن السياسات والإجراءات اللازمة لمتابعة المؤتمرات الدولية والاستراتيجية على نحو فعال ومُجد ومنسق. وينبغي للمجلس أن يكتشف من جهوده لتعزيز المتابعة والتنفيذ المنسقين والمتكاملين لنتائج المؤتمرات واجتماعات القمة لعقد التسعينات وللاستراتيجية الحالية. كما ينبغي له أن يعمق الحوار مع المؤسسات التجارية والمالية الدولية بغية تحسين التماسك بين الأهداف الإنمائية التي اتفق عليها المجتمع الدولي وعمل النظم التجارية والمالية الدولية.